

سياسة الدولة الرشيدة

عند الماوردي

أ. د. حامد ظاهر (*)

تمهيد :

قليل جدًا هم المفكرون المسلمون الذين كتبوا فى السياسة . وعلى الرغم من أهميتها القصوى لنظام الحياة وتطور المجتمع ، فقد وجد معظم المفكرين المسلمين أنفسهم مضطرين للابتعاد عنها ، نظرًا لما وجدوه من استئثار الحكام بها ، وحرصهم الشديد على ألا يتطرق إليها أحد من الرعية بكلمة واحدة ، حتى ولو كانت نصيحة خالصًا ، فما بالك حينما تكون انتقادًا صريحًا .

إن نظام الحكم الذى استقر فى الدولة الإسلامية منذ عهد الأمويين ، وطوال عهد العباسيين ، وانتهاء بعهد العثمانيين قد جعل من السياسة شأنًا خاصًا بالحكام وحدهم ، يضعون أصولها كما يشاءون ، ويطبقون إجراءاتها حسب قدراتهم وأمزجتهم ، مستعينين فى ذلك بجهاز ضخم من الفقهاء الذين لم يسكنوا فقط عن أفعالهم ، وإنما استطاعوا أن يوجهوا الناس إلى الاشتغال بفروع وتفصيلات من الحياة الدينية والاجتماعية دون الاقتراب بأى شكل من الحياة السياسية أو الاقتصادية التى يقوم عليها نظام المجتمع ، ويتحقق تطوره .

فماذا كانت النتيجة ؟ أننا لا نجد فى التراث الفكرى الذى وصل إلينا سوى عدد قليل جدًا من المفكرين المسلمين ، الذين تطرقوا للشأن السياسى ، أو

(*) نائب رئيس جامعة القاهرة السابق ، وأستاذ الفلسفة الإسلامية بدار العلوم .

كتبوا فيه . ولا يكاد يبلغ هذا الدور القليل أصابع اليدين^(١) بينما بلغ المشتغلون بالتراث الفقهي والكلامي والصوفي والنحوي والبلاغي آلاف العلماء ، الذين تركوا لنا مئات الآلاف من الكتب . لذلك عندما يحاول المسلمون المعاصرون أن يرجعوا للتراث السياسي للمسلمين - بعد عصر الخلفاء الراشدين - لكسى يستعينوا به أو منه على حل مشكلاتهم الحالية لا يكادون يظفرون بنظرية سياسية واحدة ، أو حتى بنظام واحد متكامل الأركان^(٢) .

لكن هذا لا يعنى أن الإسلام فى مصادره الأساسية (القرآن الكريم والسنة النبوية) يخلو من الفكر السياسى . كلا .. وإنما هو يحتوى على (المبادئ) السياسية التى يمكن أن يستعين بها المسلمون العقلاء فى وضع (النظام) الذى يناسب حياتهم فى أى زمان وأى مكان يوجدون فيه . وهذا ما يغيب عن أذهان الكثيرين . فالشأن السياسى دائماً متغير ، وهو مرتبط بالظروف المحدودة بالزمان والمكان . ومن هنا فإن الإسلام لم يضع أو لم يحدد نظاماً ثابتاً لشأن متغير ، وإنما وضع مبادئ ثابتة لأنظمة يمكن تغييرها وتعديلها حسب ظروف الزمان والمكان . وهذه النقطة الدقيقة هى التى تغيب عن أذهان معظم المسلمين^(٣) .

إن مبادئ الإسلام فى السياسة تشمل (العدالة ، والمساواة ، والشورى) . ومطلوب من المسلمين تحت أى نظام سياسى يختارونه لأنفسهم أن يحققوا فى واقعهم هذه المبادئ الثلاثة . ولا شك أن بدونها جميعا ، أو حتى بغياب مبدأ واحد منها لا يمكننا أن نصف النظام القائم فى المجتمعات الإسلامية بأنه نظام إسلامى صحيح أو متكامل .

لذلك ينبغى التنويه ، بل والإشادة بكل مفكر إسلامى تناول الشأن السياسى ، بصورة كاملة أو حتى جزئية .. بصورة مباشرة أو حتى تلميحية . لأن هؤلاء - وكانوا قلة كما أشرنا - هم الذين استطاعوا ، رغم كل الأوضاع

المتمكنة والسائدة فى مجتمعاتهم ، أن يتقبوا جدار الصمت السياسى ، وأن يسجلوا بشجاعة نادرة آراءهم السياسية ، التى لم يستمع لها بالطبع أحد فى عصورهم ، لكنها ظلت شاهداً على أن الروح الإنسانية ، التى خلفها الله تعالى حرة ومكرمة ، لا تقبل أبداً أن يتم تقييدها ، وإخماد صوتها بشكل كامل .

لقد كان أبو الحسن الماوردى (ت ٤٥٠هـ) أحد الأعلام فى تاريخ الفكر السياسى الإسلامى . ولولا أن المسلمين المعاصرين يمرون حالياً بفترة ضعف ثقافى وفكرى ، لكان من حقهم أن يتدارسوا فكره السياسى ، فضلاً عن أن يتبنوه ، لكى ينقلوه من إطاره المحلى إلى آفاق الفكر السياسى العالمى . ويرجع السبب فى ذلك إلى أمرين : الأول : أنه اتجه بصورة مباشرة وصريحة إلى إنشاء مجموعة من المؤلفات السياسية التى تتناول نظام الحكم فى الدولة الإسلامية التى ينشدها ، والثانى : أن الكثير من آرائه ونظرياته تتجاوز حدود العصر الذى عاش فيه ، لكى تصبح مبادئ وأساساً لنظام حكم رشيد فى أى زمان ومكان .

أما مؤلفات الماوردى السياسية فهى :

١- الأحكام السلطانية .

٢- التبر المسبوك فى نصيحة الملوك .

٣- أدب الوزير والوزارة .

٤- النكت والعيون .

٥- تسهيل النظر وتعجيل الظفر :

(فى أخلاق الملك ، وسياسة الملك) .

إن كل كتاب من هذه الكتب الخمسة يُعدّ واجهة يطل منها الباحثون بخاصة ، والقراء عموماً على جانب من جوانب الفكر السياسى المتكامل لدى الماوردى . والملاحظ أن هذا المفكر الإسلامى الأصيل يستخدم لغة علمية

تتميز بأهم خصائص اللغة العلمية المتعارف عليها حاليا ، وفي مقدمتها : الدقة والوضوح ، ولذلك سوف نحصر في هذا البحث على كثرة الإستشهاد بها حتى يتبين مدى ملاءمتها للعصر الحاضر .

أما منهجه فإنه يقوم على تقسيم الموضوع إلى أجزاء ، والأجزاء إلى جزئيات ، معتمداً في إثبات وجهة نظره على التراث الإسلامى من ناحية ، وعلى كل ما يتصل بموضوعه من مختلف موارد التراث العالمى فى عصره من ناحية أخرى ، سواء كان من الإغريق ، أو الفرس ، أو الهنود .. وهو يصدر فى ذلك من حقيقة أن التجارب السياسية لدى كل شعوب العالم تعتبر رصيذا مشتركا يمكن أن يستفيد منه المسلم ، ما دامت تتوافق مع ثوابت دينه ، ولا تتعارض مع تعاليمه .

وسوف نقتصر فى هذا البحث على كتاب واحد من الكتب الخمسة للماوردى التى أشرنا إليها ، وهو كتاب (تسهيل النظر وتعجيل الظفر : فى أخلاق الملك ، وسياسة الملك) ^(٤) وهو للكتاب الذى وضع فيه الماوردى خلاصة تصوره فى سياسة الدولة الرشيدة ، كما أننا سوف نقتصر على القسم الثانى من الكتاب ، الذى يتعلق مباشرة بنظام الحكم ^(٥) ، تاركين حالياً أخلاق الحاكم لبحث آخر .

نعمة الحكم ومسئوليته :

يبدأ الماوردى القسم الخاص بسياسة الملك بقوله : "حق على من مكنه الله تعالى من أرضه وبلاده ، وائتمنه على خلقه وعباده ، أن يقابل جزيل نعمته بحسن السريرة ، ويجرى فى الرعية بجميل السيرة" ^(١) .

ولتحليل مضمون هذه العبارات ، لابد أن نتوقف عند لفظتى (التمكين) و(الائتمان) : تمكين الإنسان من أرض الله ، وائتمانه على خلق الله وعباده ، وواضح تماما أنهما من الله تعالى ، يهبهما لمن يشاء ، وهما فى الحقيقة عبارة

عن نعمة كبرى ، ينبغي أن يقابلها صاحبها بتحسين باطنه ، وحسن السيرة مع الناس في ظاهره .

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نجد لدى الماوردي في هذا الكتاب الهام حديثاً عن كيفية اختيار الحاكم أو طريقة وصوله للحكم . وإن كنا نجد ذلك في كتاب الآخر (الأحكام السلطانية) حيث يقرر أن الإمامة تتعقد من وجهين :
أ-اختيار أهل الحل والعقد .

ب-بعث الإمام من قبل .

وبالنسبة إلى (أهل الحل والعقد) فقد صال فيه الفقهاء كعادتهم وجالوا :
هناك من قال بضرورة إجماع أهل الحل والعقد في كل بلد ، لكن هذا مردود ببيعة أبي بكر رضي الله عنه . وهناك من قال : أقل من تتعقد به الإمامة : خمسة ، وقال آخرون : تتعقد بثلاثة يتولاها أحدهم ويكون الاثنان شهوداً كما في عقد النكاح . وذهبت طائفة من الفقهاء إلى جواز انعقاد الإمامة بشخص واحد ، كما فعل العباس مع علي رضي الله عنه . والمستخلص من هذه الطريقة أن أهل الحل والعقد إذا ما اتفقوا على اختيار الإمام لزم بالضرورة جميع الأمة . وهذا معناه عدم إعطاء حق التصويت لأي مسلم بالغ عاقل في اختيار الحاكم ^(٧) .

أما الوجه الثاني لتولي الحاكم فهو المتمثل في ولاية العهد . يقول الماوردي "وهو مما انعقد الاجماع على جوازه ، ووقع الاتفاق على صحته" والدليل على ذلك ما فعله أبو بكر مع عمر بن الخطاب رضي الله عنها ، وما فعله عمر مع الستة الذين كلفهم بالاختيار . ومع تجاهل الفارق الديني والأخلاقي الكبير بين هذين الخليفين وبين من بعدهما ، فقد تمسك الفقهاء بأصل المبدأ وهو إمكانية أن ينفرد الحاكم بعقد البيعة لمن بعده ، وتفويض العهد إليه ، وإن لم يستشر فيه أحداً من أهل الاختيار (كذا) ثم عاد الفقهاء فافترقوا حول إعطاء ولاية العهد لوالد الحاكم أو لولده . فمنعها فريق ، وأجازها فريق آخر ^(٨) .

وعلى الرغم من كل هذا الجدل الفقهي فقد سار الواقع الفعلى فى اتجاهه الذى خطه لنفسه ، وهو استقرار نظام التوريث الذى استبعد تمامًا اختيار الأمة ، وكذلك رأى أهل الحل والعقد .. بل إن قيام نظام السلطنة إلى جوار نظام الخلافة زاد الأمور تعقيداً ، فقد كان الوصول إليه من خلال القوة العضلية ، والتحالفات العسكرية وحدها .. والخلاصة أننا مهما حاولنا التفسير أو التبرير ، فإن مسألة اختيار الحكام فى نظام الدولة الإسلامية تظل نقطة ضعف يصعب الدفاع عنها ، ولا شك أنها كانت فى كثير من الأحيان وراء اعتلاء حكام ضعاف وغير مؤهلين سدة الحكم واستمرار التدهور الذى أصاب الدول الإسلامية كلها بدون استثناء .

لكن الماوردى يسرع فيؤكد مسئولية هذا الحاكم أمام الله تعالى ، الذى منحه إياها ، وجعلها أمانة بين يديه . يقول : "فليس أحد أحق بالحذر والإشفاق ، وأولى بالنصب والاجتهاد ممن تقلد أمور الرعية ، لأنها أمانة الله التى أئتمه عليها ، ورعيته التى استرعاه فيها ، واستخلفه على أمورها ، وهو تعالى ولى السؤال عنها" (٩) .

وهكذا يضع الماوردى مسألة الحاكم أمام الله تعالى ، وليس أمام الرعية أو الشعب . وهذه هى النقطة المفصلية الثانية التى يجب أن نتوقف عندها . لأنه مهما أحاط بالحاكم من حسن الظن فى استقامته وعدله ، فإن احتمالات انحرافه وظلمه تظل واردة . وفى هذه الحالة يمكن أن يستمر طوال فترة حكمه وهو مقيم على فساده ، غير ملتفت إلى مصالح شعبه ، الذى قد يظل صابراً على الظلم ، مؤمناً بقضاء الله وقدره .

يقول الماوردى : "ولأنه سبحانه حسم مواد الاعتراض على أفعال (هذا الحاكم) وكف ألسنة الرعية عن رد ما رآه فى اجتهاده ، وأوجب عليها طاعته ، وألزمها الانقياد لحكمه ، وأمرهم أن يتصرفوا بين أمره ونهيه فقال تعالى يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ [سورة النساء : آية ٥٨] (١٠) .

ويؤكد الماوردي أن صلاح الشعب من صلاح الحاكم ، وبالتالي فإن فساد أمورهم بفساده . لأنه على حد تعبيره قلب وهم أطراف . حتى قال بعض العقلاء : إن رشاد الوالي خير من خصب الزمان (١١) .

وهو ينصح الحاكم الرشيد بأن يحرس الدين بولايته ، بهدف أن ينسظم بنظره (أى بسياسته) صلاح المسلمين "لأن الدين يصلح سرائر القلوب ، ويمنع من ارتكاب الذنوب ، ويبعث على التأله والتتاصف ، ويدعو إلى الألفة والتعاطف" (١٢) .

أما الملوك الذين يهملون شأن الدين ، ويعتمدون فى أمورهم على قوتهم ، وكثرة أجنادهم فإن مصيرهم إلى اضطراب وزوال ، لأن هؤلاء الأجناد أنفسهم هم الذين ينقلبون عليهم عند أول فرصة يجدونها سانحة لهم . وقد قيل بحق : من جعل ملكه خادما لدينه انقاد له كل سلطان ، ومن جعل دينه خادما لملكه طمع فيه كل انسان (١٣) .

ولعلنا نذهب هنا إلى أن (غياب) فكرتى اختيار الحاكم ، ومساعدته أمام الشعب قد جعل الماوردي يؤكد ، ويزيد فى التأكيد على فكرة صلاح الحاكم فى نفسه وفى سياسته مع الرعية ، وكل منهما لا يتأتى إلا بالتزام تعاليم الدين ، التى تدعو إلى العدل وحسن التدبير . يقول الماوردي :

"فالسعيد من وفى الدين بملكه ، ولم يوق الملك بدينه : فأحيا السنة بعدله ، ولم يمتها بجوره ، وحرس الرعية بتدبيره ، ولم يضعها بتدميره ، ليكون لقواعد ملكه موطدا ، ولأساس دولته مشيدا ، ولأمر الله فى بلاده ممثلا ، فلن يعجز الله استقامة الدين عن سياسة الملك ، وتدبير الرعايا" (١٤) .

نظام الحكم فى الدولة^(١٠) :

يقرر الماوردى أن قواعد الحكم إنما تستقر فى الدولة على أمرين :
تأسيس ، وسياسة .

أما التأسيس فيشمل ثلاث قواعد :

- ١- تأسيس الدين .
- ٢- تأسيس القوة .
- ٣- تأسيس المال والثروة .

وأما المسياسة فتشمل أربعة مجالات :

- ١- عمارة البلاد .
- ٢- حراسة الرعية .
- ٣- تكبير الجند .
- ٤- تقدير الأموال .

وسوف نتابع هذه العناوين السبعة بقدر من الشرح والتعليق ، مع مقاربتها ببعض المصطلحات السياسية الحديثة . وغرضنا من ذلك أن نستحضر الماوردى فى قلب العصر الحاضر ، لإمكانية الإفادة من آرائه وتصوراته ، بدلاً من أن نتركه مهملاً فى تلافيف التراث القديم، الذى لم يستفد- مع الأسف- من فكره السياسى المتميز .

مفهوم التأسيس وقواعده :

يحدد الماوردى معنى التأسيس فى تثبيت أوائل الحكم ومبادئه ، وإرساء قواعده ومبانيه^(١١) . ومن الواضح أنه يتجاوز هنا مقومات إقامة الدول

التي تشمل : الأرض ، والشعب ، والسلطة ، والاتجاه العام والغرض المشترك .
فمن المفترض أن هذه كلها مقومات كانت موجودة بالفعل في الدولة الإسلامية ،
والمطلوب بعد ذلك وضع أسس راسخة لنظام حكم صحيح ينهض عليها بناؤه .
وتتمثل هذه الأسس أو القواعد في الدين ، والقوة ، والمال والثروة .

أ- تأسيس الدين :

يؤكد الماوردي على أهمية الدين ودوره في حفظ نظام الحكم وتثبيت
قواعده وإطالة مدته ، بل إنه يرى أنه "أثبتها قاعدة ، وأدومها مدة ، وأخلصها
طاعة" (١٧) . وهو يصدر في ذلك من اقتناعه بأن الدين هو صمام الأمان الذي
يلزم الأفراد ، وبالتالي المجتمع كله ، بالطاعة . وميزة هذه الطاعة أنها ذاتية
تتبع من أعماق المسلم ، وتتعكس بالضرورة على سلوكه واحترامه لنظام
الدولة ، وذلك بخلاف الانصياع إلى القوانين المدنية التي قد تطيعها الأجساد ،
بينما تعصيتها القلوب (١٨) .

ويفصل الماوردي القول في ثلاثة أسباب تتعلق بموقف الحاكم من
الدين ، وهي التي يؤدي واحد منها فقط أو هي مجتمعة إلى انتقال الحكم من
حاكم إلى آخر .

السبب الأول : أن يخرج الحاكم من منصب الدين حتى يتولى عليه غير
أهله ، ويظهر منه خلاف عقده . وتكون النتيجة أن النفوس تنفر منه إن لأن ،
وتعاندته إن أظهر الخشونه .

السبب الثاني : أن يكون الحاكم ممن قد استهان بالدين ، وهون أهله ،
فأهمل أحكامه ، وطمس أعلامه . والنتيجة أن الناس ترى أن الدين أقوم منه ،
فيصير ملكه محلولا .

السبب الثالث : ن يكون الحاكم ممن أحدث بدعة شنيعة فى الدين فتأبى النفوس بغير دين قد صح معتقده ، واستقرت فى القلوب أصوله وقواعده . وتكون النتيجة أن يصير دينه مرفوضا ، وملكه منقوضا^(١٩) .

ويرى الماوردى أنه إذا اجتمعت على الدين هذه الأسباب الثلاثة ، ثم قام بطلب الحكم من ينصر الدين الصحيح ، ويزيل عنه البدع والإهمال والتحريف ، أذعن الناس له ، وطلبوه للحكم بعد أن كان طالبا^(٢٠) .

ب- تأسيس القوة :

ومعناه أن ينهار نظام الحكم : إما بسبب الإهمال والعجز ، وإما بالظلم والجور وعندئذ يهب لطلب الحكم أصحاب القوة ، ونور القدرة : إما طمعا فى الحكم حين ضعف ، وإما دفعا للظلم حين استمر .

ولا يتيسر ذلك إلا لجيش قد اجتمعت فيه ثلاث خصال : كثرة العدد ، وظهور الشجاعة ، وتفويض الأمر إلى قائد يتقدم عليهم لنسب أو أبوة ، أو لما يظهر به من راحة الرأى وفضل الشجاعة .

فإذا نجحوا فى تلك الوثبة ، واستولوا على الحكم بالقوة : كان حكم قهرا . أما إذا عدلوا مع الشعب ، وساروا فيهم بالسيرة الجميلة صار حكم تفويض وطاعة ، فاستقر وثبت . وأما إذا جاروا وعسفوا ، فتكون حينئذ هى جولة وثوب ، ودولة تغلب ما يلبث أن يببدها الظلم ، ويزيلها البغى ، بعد أن تهلك بهم الرعايا ، وتخرب بهم البلاد^(٢١) .

ومن هذا النص ، الذى تدخلنا بتعديل بعض ألفاظه ، يمكن أن نستخلص الأفكار التالية :

- أن أسباب انهيار الدولة يرجع إلى الإهمال والعجز والظلم والجور .

- أن الوصول إلى الحكم يتطلب جيشاً : كثير العدد ، ظاهر الشجاعة ، له قائد مجمع عليه.

- أن هذا الحكم قد يستقر ويثبت إذا حكم بالعدل بين الناس ، ويصبح حينئذ حكم تقويض وطاعة .

- أما إذا جار وظلم فلن يكون أكثر من جولة توثب : تهلك بها الشعب ، وتخرّب البلاد .

والخلاصة أن القوة إذا لم يضبطها العدل ، وتتصف بحسن السيرة فإن عاقبتها ستكون بلا شك وخيمة ، سواء على أصحابها أو على الشعب .

ج- تأسيس المال والثروة :

وكما قد تنقض جماعة بالقوة لتستولى على الحكم ، يمكن فى حالات ضعف الدولة أن تطمع جماعة من أصحاب الأموال فى الوصول إلى السلطة . يقول الماوردى : "وقل أن يكون هذا الأمر إلا فيمن له بالسلطنة اختلاط ، وباعوان الملك امتزاج ، فبيعت مطامع الراغبين فيه على طاعته ، وتسليم الأمر إلى زعامته" (٢٢) .

وتدل التجارب على أن تأسيس الدولة على المال وحده أو الثروة وحدها لا يكفى ، بل إنه يعد من أهم العوامل فى سرعة انهيارها . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن مطامع أهل المال ، الطامحين فى السلطة ، تكون دائماً متجهة إلى جمع المزيد من الثروة ، وهذا ما يجعلهم لا يجيدون إدارة الحكم بصورة رشيدة. وقديماً قيل : إن المال ربما سودّ غير السيد ، وقوى غير الأئيد ، وروى عن سليمان بن داود ، عليهما السلام : الذى يتوكل على غنائه سقوطه سريع . فإن اقترن بسبب يقتضى ثبوت الملك ، فهو وشيك الزوال ، سريع الانتقال (٢٣) .

تلك هي القواعد الثلاثة التي يمكن أن تتأسس عليها الدول : الدين ، والقوة ، والمال أو الثروة . وقد أطلعنا الماوردي على أيها أقوى ، وأيها أوهى وأضعف . والناتج من ذلك أن نظام الحكم ينبغي أن يتجاوب مع نفوس المحكومين ، ولا يتم ذلك بصورة كاملة إلا إذا امتلأت بوزع الدين ، الذي يزجرها عن ارتكاب الشرور ، ويمضي بها على طريق الطاعة . ولما كان نظام الدولة فلا بد أن يلتزم بتطبيق العدل بين الناس ، لأنه أساس الملك ، والعامل الرئيسي في استقراره ودوامه .

وهنا يمكن التساؤل : هل كان الماوردي يشير إلى أنظمة حكم قائمة بالفعل في عصره ، أو قبله بقليل ؟ إن الوقائع التاريخية تدعم ذلك^(٢٤) . فقد سبق أن قامت في مصر دولتان ، انفصلتا بالقوة عن الدولة العباسية ، وهي الطولونية (٢٥٤هـ) ثم الإخشيدية (٣٢٣هـ) ، كما استولى البويهيون على الحكم الفعلي في بغداد سنة (٣٣٤هـ) ، وزحف الفاطميون من المغرب ، فاستولوا على مصر سنة (٣٥٨هـ) ، أما السلاجقة فقد دخلوا بغداد ، وانتزعوا السلطة الفعلية من خلفائها قبل وفاة الماوردي بثلاثة أعوام فقط ، سنة (٤٤٧هـ) .. وبهذا يمكن القول بأن ظهور هذه الدولة وسقوطها كانا موضع تأمل من الماوردي ، المفكر السياسي الذي كان يتابع ما يجري بوعي كامل ، ويحاول أن يستخلص منه القوانين السياسية التي تحكم مسيرته .

ومن بين هذه القوانين السياسية الهامة التي توصل إليها الماوردي ما ينكره في ختام عرضه لموضوع تأسيس نظام الدولة ، حول نشأة الدول عموما وانتهيارها ، وخصائص كل مرحلة منها . يقول :

- إن الدولة تبتدئ بخشونة الطباع وشدة البطش : لتسرع النفوس إلى بذل الطاعة .

- ثم تتوسط باللين والاستقامة : لاستقرار الملك ، وحصول الدعة .

- ثم تختّم بانتشار الجور وشدة الضعف : لانتقاض الأمر ، وقلة الحزم .

وهو يقرر أنه بحسب هذه الأحوال الثلاثة : يكون ملوكها فى الأراء والطباع . ثم يعقب : وكما تبدئ الدولة وتختّم بالضعف ، كذلك تبدئ بالوفاء وتختّم بالغدر . لأن الوفاء مشيد ، والغدر مشرد^(٢٥) .

السياسة ومجالاتها :

يرى الماوردى أن السياسة تأتى بعد التأسيس . وهى تشتمل على أربعة قواعد : عمارة البلاد ، وحراسة الرعية ، وتديبر الجند ، وتقدير الأموال . وأصل ما تبنى عليه السياسة العادلة فى سيرة الرعية - بعد حراسة الدين وتخير الأعوان - على أربعة أوجه هى : الرغبة والرغبة ، والإنصاف والانتصاف .

فأما الرغبة فتدعو إلى التآلف ، وحسن الطاعة ، وتبعث على الإشفاق ، وبذل النصيحة . وذلك من أقوى الأسباب فى حراسة المملكة .

وأما الرغبة فتمنع خلاف نوى العتاد ، وتحسم سعى أهل الفساد ، حذراً من السطوة وإشفاقاً من المؤاخذه . وذلك أقوى الأسباب فى تهذيب المملكة .

وأما الإنصاف فهو عدل يفصل بين الحق والباطل ، يستقيم به حال الرعية ، وتنظم به أمور المملكة . فلا ثبات لدولة لا يتناصف أهلها ، ويغلب جورها على عدلها .

وأما الانتصاف فهو استيفاء الحقوق الواجبة ، واستخراجها بالأيدى العادلة ، فإن فيه قوام الملك ، وتوفير أمواله ، وظهور عزه ، وتشديد قواعده . وليس فى العدل : ترك مال من وجهه ، ولا أخذه من غير وجهه ، بل كلا الأمرين عدل ، لا استقامة للملك إلا بهما^(٢٦) .

أ-عمارة البلاد :

يقسم الماوردى البلاد إلى نوعين : مزارع وأمصار ، وبلغتنا المعاصرة:
ريف وحضر ..

أما الريف فهو الذى يمثل لنظام الحكم : أصول المواد التى يعتمد عليها، وتنظم بها أحوال الرعية . فصلاح الريف خصب وثراء ، وفساده جذب وخلاء . وهو - كما يقول : الكنوز المنخورة ، والأموال المستعدة . وأى بلد كثرت ثماره ومزارعه استقل بخيره ، وفاض على غيره ، فصارت تجلب إليه الأموال ، وتطلب منه الأقوات .

لذلك فإن السياسة التى ينبغى على الحاكم أن يدير بها الريف لابد أن تراعى ثلاثة أمور :

الأول : القيام بمصالح المياه حتى تستمر فلا تنقطع ، ونعم فلا تمتنع، ويشترك فيها القريب والبعيد ، ويستوى فى الانتفاع بها القوى والضعيف .

ثانياً : توفير الأمن والحماية للمزارعين وكف الأذى عنهم ، لكى يأمنوا فى مزارعهم ولا يتشاغلوا بالدفاع عن أنفسهم ، ولا يكون لهم غير الزراعة عمل ، لأن لكل صنعة أهلاً ، فيستكثروا من العمارة ، ويتسعوا فى الزراعة ، فيكونوا عوناً وأعواناً لمن سواهم .

ثالثاً : تقدير ما يؤخذ منهم بحكم الشرع ، وقضية العدل ، حتى لا ينالهم فى قدرها حيف ، ولا يلحقهم فى أخذها عسف ، وذلك لكى تزعن نفوسهم ببذل الحق منها طوعاً . فإن الزمان باتساعهم خصب ، والمثلك باستقامة أمورهم ملتئم^(٢٨) .

أما بالنسبة إلى المناطق الحضرية ، وهم التى تضم المدن التى يسميها الماوردى الأمصار وهى الأوطان الجامعة ، فمن خصائصها خمسة أمور

الأول : أن يستوطنها أهلها طلباً للسكون والدعة ، والثانى : حفظ الأموال فيها من استهلاكه وإضاعته ، والثالث : صيانة الحرم من انتهاك ومذلة ، والرابع : التماس ما تدعو إليه الحاجة من متاع وصناعة . والخامس : التعرض للكسب وطلب المادة . فإن عدم فيها أحد هذه الأمور الخمسة فليست من مواطن الاستقرار ، بل إنها تصبح حينئذ منزل خراب ودمار .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن الماوردى يضع مسئولية إنشاء هذه الأمصار أو المدن على الحاكم أكثر مما يضعها على المواطنين . لأنه - كما يقول - أصل هم فروعه ، ومتبوع هم أتباعه . وهذا يعنى ضرورة تخطيط الدولة لها ، وعدم تركها لعشوائية الأهالى (٢٩) .

وهناك ستة شروط ينبغى أن تراعى عند إنشاء هذه المدن أو الأمصار الجامعة . الأول : سعة المياه العذبة . والثانى : سهولة وصول المواد الغذائية والثالث : اعتدال المكان المناسب لصحة الهواء والتربة . والرابع : قربها مما تدعو الحاجة إليه من المراعى والأحطاب (الحطب اللازم للوقود) الخامس : تحصين منازلها من الأعداء الخارجيين ، وللصوص من الداخل . والسادس : أن يحيط بها ريف يعين أهلها بمواده الغذائية من الحبوب والخضروات (٣٠) .

وتقوم سياسة المدن عند الماوردى على ثمانية شروط ، يحددها فيما يلى:

١- أن يسوق إليها الماء الجارى إن بعدت أطرافه : إما فى انهار جارية ، أو حياض سائلة ، ليسهل الوقوف عليه .

٢- تقدير طرقها وشوارعها حتى تتناسب ولا تضيق بأهلها ، فيستضر المار بها .

٣- أن يبنى جامعاً للصلوات فى وسطها ، ليقرب على جميع أهلها ، ويعم شوارعها بمساجده .

٤- أن يقدر أسواقها بحسب كفايتها ، وفى مواضع حاجتها .

٥- أن يميز خطط أهلها ، وقبائل ساكنيها ، ولا يجمع بين أصدقاء متنافرين ، ولا بين أجناس مختلفين .

٦- إذا أراد الحاكم أن يسكن فيها تخير أفسح أطرافها ، ولطاف به جميع خواصه ، وبعض قواده .

٧- أن يحوطها بسور ، إن جاوروا عدوا ، أو خافوا اغتialا ، حتى لا يدخل عليهم أو يخرج إلا من أراده وعرفوه .

٨- أن ينقل إليها أعمال أهل العلم والصنائع حتى يكتفوا بهم عما يحتاجون إليه^(٣١) .

ويرى الماوردى أن الحاكم إذا قام بهذه الشروط الثمانية فقد أدى حق مستوطنيتها ولم يبق عليه بعد ذلك سوى أن يسير فيهم بالسيرة الحسنى ، وبأخذهم بالطريقة المثلى ، فقد صارت المدينة بهذا من أجل الأمصار وطناً ، وأعد لها مسكناً^(٣٢) .

ثم إن المدن نوعان . أحدهما مدن مزارع ، والثانى مدن تجارة . فأما مدن المزارع أى التى تقام وسطها فهى أثبت النوعين أهلاً ، وأحسنها حالاً ، وأولها استيطاناً ، لوجود موادها فيها ، واقتناء أصولها منها . ومن شروطها أن تكون فى وسط مزارعه ، وبين جميع أطرافه ، حتى تعتدل مواردها منها ، وتتساوى طرقها إليها . وهذه المدن تكون عامرة ما دام ريفها عامراً ، فإن وقع بهم ظلم تفرق أهلها فى الريف ، فأصابوا عيشاً ، ووجد أهلها فى أهل الريف ملاذاً .

وأما مدن التجارة فهي من كمال الأقاليم ، وزينة الملك - كما يقول الماوردي ، لأنها تظل مقصودة بتحف البلاد ، وطرف الأقاليم . فلا يعوز فيها مطلوب ، ولا ينقطع عنها مجلوب . ولها أيضا شروط : الأول : أن تتوسط مدن الريف ، وتكون قريبة من بلاد التجارة . والثاني : أن تكون ذات طرق تسهل مسالكها ، ويمكن نقل الأثقال إليها . والثالث : أن تكون مأمونة الطرق لأهلها ، خفيفة الكلفة لمستخدميها .

وعلى الرغم من أن الماوردي يؤكد أن هذه المدن هي أكثر البلاد طلبا للإقامة ، وأنشرها في المدن نكرا ، وعلى الرغم من أنها مهيأة لمطالب الملوك ، لا لموادها فإنها مع ذلك إذا تعرضت لظلمهم بكثرة الضرائب والمكوس بدأ هجرها من أهلها ولا يبعد أن تتدرس وتخرب . والسبب ذلك أن أموال أهلها هي أموال تجارة متقلبة ، "لا يشق عليهم تحويلها" فهم يستوطنون من البلاد أعدلها ، ويقصدون من المتاجر والمعاملات أسهلها ، فإن نبا بهم وطن ، فكل البلاد لهم وطن (٣٢) .

ب-حراسة الرعية :

يقصد الماوردي من حراسة الرعية ما نطلق عليه في العصر الحاضر : تحقيق الأمن الداخلي في المجتمع . والملاحظ أن يضع هذه المسؤولية بكاملها على الحاكم باعتباره مستأمنا من الله تعالى في رعيته التي لا تستطيع الدفع عن نفسها إلا بسلطانه ، ولا تصل إلى العدل والتناصف إلا بإحسانه ، بل إنه يذهب إلى حد تشبيه الحاكم بالنسبة إلى شعبه بوليّ اليتيم ، المندوب لكفالاته ، والقيم بمصالحه : يلزمه أن يقوم زلله ، ويصلح خلله ، ويحفظ أمواله ، ويستثمر موارده . ويؤكد الماوردي أن صلاح أحوال الرعية راجع في النهاية إلى الحاكم ، كذلك فإن الضرر متعدّد إليه ، ويخلص من ذلك إلى أنه "لا توجد استقامة ملك فسدت فيه أحوال الرعايا" (٣٤) .

لما أهم واجبات سياسة الأمن الداخلي على الحاكم ، فتتمثل فى عشرة

أمور :

- ١- تمكين الأهالى من استيطان مساكنهم ولادعين .
- ٢- للتخلى بينهم وبين مساكنهم آمنين .
- ٣- كف الأذى ، والأيدى الغالبة عنهم .
- ٤- استعمال العدل والإنصاف معهم .
- ٥- فصل الخصام بين المتنازعين منهم .
- ٦- حملهم على موجب الشرع فى عباداتهم ومعاملاتهم .
- ٧- إقامة حدود الله تعالى ، وحقوقه فيهم .
- ٨- تحقيق أمن طرقهم ومسالكهم .
- ٩- القيام بحفظ مصالحهم فى مياههم وقناطرهم .
- ١٠- تقديرهم وترتيبهم حسب أقدراهم ومنازلهم فيما يتمايزون به من دين وعمل وكسب وصيانه .

ويعقب الماوردى قائلا : فإن قام فيهم الحاكم بهذه الحقوق فهى السياسة العادلة ، والسيرة الفاضلة التى تستخلص بها طاعة الرعية ، وينتظم بها صلاح المملكة ، وإن أخذ بها كان وإياهم على ضدها^(٣٥) . قال أرنشير بن بابك : سعادة الرعية فى طاعة الملك ، وسعادة الملك فى طاعة المالك . وقال بعض العقلاء : إذا لم يكن فى سلطان الملك سرور لرعيته كان ملكه ظلما ..^(٣٦) .

ج- تدبير الجند :

يلاحظ هنا أن الماوردى لا يفرق بين جنود الأمن الداخلى (الشرطة) وبين جنود (الجيش) فالجميع عنده أهل مهنة واحدة ، وإن كانت مسئولياتهم موزعة بين تحقيق الاستقرار داخل المجتمع ، وبين الدفاع عنه ضد أعدائه من الخارج . لكن الماوردى يؤكد على أهمية تدبير أمر الجند ، لأن الحاكم بهم

يملك حتى يقهر ، ويستولى حتى يقدر . فإن صلحوا كانوا قوة له ، وإن همدوا صارت قوتهم عليه^(٣٧) .

ولكى يؤدي تدبيرهم إلى حفظ طاعتهم ، واستخلاص نصرتهم ، لابد أن تتوافر فيه أربعة شروط :

للشروط الأول : تقويمهم بالألب ، الذى يحفظ على الحاكم وفور نجاتهم ، وكمال تجنيدهم ، ليصلحهم بذلك لأنفسهم ، ثم لنفسه ، ثم لرعيته :

فأما صلاحهم لأنفسهم فيكون بثلاثة أمور :

١- معاطاة ما يحتاج إليه الجنود من الارتياض بالركوب ، والخبرة بالحروب ، لأنها صناعة تجمع بين العلم والعمل (التدريب المستمر).

٢- اختصاصهم بالجندية واقتصارهم عليها ، حتى لا ينقطعوا عنها بكسب سواها ، فيصيروا مقصرين فيها .

٣- أن يقفوا فى اللذات على اعتدال مباح ، لا ينقطعون إليها فتلهيهم ، ولا يمنعون منها فتغريهم .

وأما صلاحهم للحاكم فيكون بثلاثة أشياء :

١- أن تستقر محبته فى نفوسهم حتى ينصحوه .

٢- أن تعظم هيئته فى قلوبهم حتى يطيعوه .

٣- أن يعتقدوا أن صلاح ملكه عائد عليهم ، وفساده متعد إليهم .

وأما إصلاحهم للرعية ، فيكون أيضا بثلاثة أمور :

١- أن يكفوا أنفسهم عن أذاها .

٢- أن يذبوا عنها من أرادها بسوء .

٣- أن يكونوا عوناً لها على منافعها .

وهنا يورد الماوردى ما كتب به أرمطو إلى تلميذه الاسكندر حين طلب مشورته "تفقد جندك ، فإنهم أعداء ينتقم بهم من أعداء" ومعناه : أنهم أعداء إذا فسدوا ينتقم بهم من أعداء إذا صلحوا^(٢٨) .

الشرط الثانى : أن يتم ترتيب الجنود على حسب جهودهم فى الحروب ، ودفاعهم عن الملك ، ومسارعتهم إلى الطاعة ، حتى يعلموا أن عملهم مشكور ، ونصحهم مقتر ، يتقدمون به ، ويجازون عليه ، فإن ذلك يؤدي بهم إلى ثلاث خصال ، تصلح بها أحوالهم :

الأول : أن يزداد محسنهم طاعة ونصحاً ، طلباً للزيادة فى التقدم ، ورغبة فى مضاعفة الجزاء .

الثانية : أن يرغب المقصر منهم أو المسى فى مثل ما ناله المحسن من منزلة وجزاء فيتأسى به فى الطاعة ، ويساويه فى المناصحة .

الثالثة : أن يكف المقصر عن طلب ما لا يستحقه ، ويتأخر عن مقام لا يستوجب^(٢٩) .

الشرط الثالث : أن يقوم الحاكم بكفاية جنوده ، حتى لا يحتاجوا ، فإن الحاجة تدعوهم إلى إحدى خصلات ثلاث ، لا خير فى واحدة منها :

١- إما أن يتسلطوا على أموال الرعية .

٢- وإما أن يتجهوا إلى من يقوم بكفايتهم .

٣- وإما أن يشتغلوا بمكاسب خاصة بهم ، فيضعفوا ، وإن احتيج إليهم لم ينفعوا .

لكن فى الجانب المقابل ، ينبغى عدم التوسعة عليهم بزيادة ، تؤدى بهم إلى احدى خصلتين مذمومتين :

١- إما أن يصرفوا تلك الزيادة فى الفساد ، فيفسدوا .

٢- وإما أن يستغنوا بها عن العمل والجهد ، فيتقاعدوا (٤٠) .

الشرط الرابع : ألا تتطوى عن الحاكم أخبار الجند ، ولا تخفى عليه آثارهم ، فهم رعاة دولته ، وحماة رعيته . فإن انحرف بعضهم ، وأخفى الحسن منهم قبيحهم سرى فيهم أخبث الأمرين ، لأن الشر يتفشى فى الخير . وعندئذ ثلاث آفات تقدح فى صلاحهم ، وتمنع من فلاحهم :

الآفة الأولى : أن يكرهوا زمن السلام والمسالمة ، بسبب بوار سوقهم ، فيتلتمسوا أسباباً للحرب لكى تروج بضاعتهم ، ويعلو قدرهم ، وتتسع مكاسبهم .. فإما أن يتم استكراك خطرهم ، وإلا كانت الطامة على الجميع .

الآفة الثانية : أن يتوصل العدو إلى استمالتهم فى حال غفلة عنهم ، فإذا لم يتم التيقظ لهم ، طاشت المسهام إلى الصدور ، وبلغت المكائد غايتها .

الآفة الثالثة : أن يبعثهم الإغفال عنهم إلى التسلط ، ويدعوهم الإهمال إلى التيسط ، تطاولاً على نظام الحكم ، وقلباً له .

لذلك يقرر الماوردى أن أصعب ما يعانى به المسئول عن الدولة : هى سياسة الجند ، لأن بهم يقهر الحاكم حتى يسوس . وإذا عجز بفسادهم صار مقهوراً ، وإن ساسهم بحزمه حتى انقادوا كان لهم بالقوة سلطاناً ، وكانوا له بالطاعة أعواناً . وقد قيل : من علامات الدولة قلة الغفلة (٤١) .

د-تقدير الأموال :

الأموال هو المواد التى يستقيم نظام الحكم بوفرتها ، ويختل بقصورها .
أما تقديرها فهو الأسلوب الذى يتم به جمعها ، ويجرى به إنفاقها . ويرى
الموردى أن هذا التقدير من أصعب الأمور على الحكام ، لأنهم يظنون أنهم
بقدرتهم يستطيعون أن يصلوا لآى غرض ، فإن وصلوا إليه بالأسهل الألف
وإلا توصلوا إليه بالأصعب الأعنف ، وهنا يمكن أن يستيحوه شرعا ،
ويرتكبوا محظوره .

أما السياسة المالية للحازمة فهى التى تعتبر ما يستدام حصوله ، ويسهل
وصوله ، ولا يجبر فيها متعذر على دفع ما عليه ، أو معسر على إعلان
إفلاسه ، بحيث يكون المقياس فيها : عدم التنازل عن حق ، وعدم التعدى إلى
باطل .

وبالنسبة إلى ميزانية الدولة ، يفصل الموردى أحوالها فى ثلاث
حالات:

الحالة الأولى : أن تزيد الموارد فيها على النفقات ، ويطلق عليهما
مصطلحى : الدخل والخرج . وهذه الحالة هى التى يكون فيها نظام الحكم
سليما ، وتقديره مستقيما ، ليكون فائض الموارد معدا للنوائب والعوارض
الحادثة ، فتأمن الرعية عواقب الحاجة ، ويثق الجند فى إمكانية الحاكم على
دفع مستحقاتهم ويكون الحاكم قادرا على دفع ما يطرأ من خطوب ، أو يحدث
من خروقات . فإن للحكم فنونا لا تتوقع ، وللزمان حوادث لا تحسب (٢٧) .

الحالة الثانية : أن تقتصر الموارد عن النفقات . وهذا هو نظام الحكم
المعتل ، والتبدير المختل . وفى هذه الحالة يحدث غالبا أن يلجأ الحاكم بفضل
قوته وقدرته إلى تأويل ما يجب على المحكومين ، ومطالبتهم بما لا يجب . وقد

تلجئه الحاجة إلى العدول عن تعاليم الشرع ، وقوانين السياسة إلى إجراءات ترقى الرعية ، وتغرى به الجند ، بل إن هؤلاء الأخيرين عندما يرون جوره يوغلون فى التسلط على الناس ، ولا يمكن منعهم من الفساد ، وقد رأوا حاكمهم يفسد^(٤٣) .

الحالة الثالثة : أن تتوازى الموارد مع النفقات ، بحيث لا تزيد ولا تنقص . وهنا قد يكون الحكم فى زمان السلم مستقلا ، ولكنه عند وقوع الحوادث يصبح مختلا . فإن ساعده القضاء بدولم حال السلم استمر على استقامته ، وإن فاجأته النوائب أرهقه الجهد ، وتخلى عنه الأعوان ، وعندئذ يكون عليه أن يكثر من الإحسان إلى رعيته ، ويحكم العدل فى سياسته ، ليكون بالرعية مستكثرا ، وبالعدل مستثمرا^(٤٤) .

أما بالنسبة إلى كيفية تقدير الأموال ، الذى يعد أحد المجالات الأربعة الرئيسية للسياسة فى نظام الحكم الرشيد ، فإن الماوردى يبينه على الوجه التالى :

"إن كان تقدير الأموال قاعدة ، فتقديرها معتبر من وجهين . أحدهما : تقدير دخلها ، وذلك مقدر من أحد وجهين : إما بشرع ورد النص فيه بتقديره ، فلا يجوز أن يخالف . وإما باجتهاد ولاء العباد فيما أداهم الاجتهاد إلى وضعه وتقديره . والثانى تقدير نفقاتها ، وذلك مقدر من وجهين . أحدهما : بالحاجة فيما كانت أسبابه لازمة أو مباحة . والثانى : بالإمكان حتى لا يعجز منها مورد، ولا يتكلف معها عسف^(٤٥) .

معاونو الحاكم وسياستهم :

ليس فى مقدور أى حاكم أن يباشر أمور الدولة كلها بنفسه ، لذلك لابد له من معاونين يتخصصون فى الإشراف على مختلف شئون الدولة ، وبحيث

يقتصر دوره على وضع السياسات العامة التي يتبعها هؤلاء مع الجمهور ، وأن يحسن اختيار الأكفاء منهم للقيام بمسئولياتهم ، ومع ذلك ينبغي عليه المواظبة على تهذيبهم ، لأنه لا استقامة لحكمه إلا بذلك^(٤٦) .

ويضع الماوردي مهمة اختيار الأعوان والحاشية على الحاكم نفسه ، فهو المسئول عنهم وعما يفعلونه في تنفيذ سياسته ، لذلك عليه أن يدقق كثيرا في اختيارهم ، وأن يفحص باستمرار عقولهم وآراءهم ، ويتعرف على همهم وأخلاقهم ، حتى يكون على بينة من بواطنهم وظواهرهم تمهيدا لوضع كل منهم في الموقع المناسب له . وهنا ينبغي التأكيد على ثلاث خصائص هي : الخلق ، والكفاءة ، والهمة^(٤٧) .

فإذا نجح في استخلاص جماعة ممن تتوافر فيهم هذه الخصائص لم يزد لأحدهم على قدر استحقاقه ، كما ينبغي عليه ألا ينقص أحدا عن المنزلة التي يستحقها . وعليه أن يحذر تولية أحد بشفاعة شفيع ، أو رعاية لحرمة ، لئلا يختل العمل بسبب عجز عامله ، ويفتضح العامل بانتشار عمله . وقد قال أحد الحكماء : من قلّد ذوى الرعاية ندم ، ومن قلّد ذوى الكفاية سلم .. يقول الماوردي : وعلى هذا لا يرث الأبناء منازل الآباء إذا لم يتناسبوا في الطباع ، كما لا يرث الأشرار مراتب الأخيار^(٤٨) وهو يوصي الحاكم بأنه إذا أراد مكافأة أحد غير مؤهل أن يمنحه ما شاء من المال ، دون أن يقلده منصبا أو ولاية !

وهناك أربع طبقات من أعوان الحاكم ينبغي أن يوجه إليهم كل الاهتمام والرعاية المستمرة من جانبه ، وهم الوزراء ، والقضاة ، وقواد الجند ، وجباة الأموال .

أما الوزراء .. فلأنهم خلفاؤه في حكمه وسفراؤه في أعوانه ، وشركاؤه في تدبيره ، وأمناؤه على أسرارهم . ثم إن لهم مزية الاستيلاء والتفويض ، لأنه على ألسنتهم تظهر أقواله ، وعلى أيديهم تصدر أفعاله . فإذا باشروا عنه

الأمور عاد عليه خيرها وشرها ، وكان له نفعها وضرها ، وبقي عليه صفوها وكدرها . فإن أحسنوا نسب إليه إحسانهم ، وإن أساءوا أضيفت إليه مساوئهم ، فيصير بإحسانهم محمودا ، وبإساءتهم مذموما ، وبسدادهم مشكورا ، وبالتوائهم موتورا . يخفى صلاحه بفسادهم ، ويبطل عدله بجورهم ، ويقل خيره بشرهم ، فهو وحكمه معهم على استقامة ما استقاموا ، وعلى اختلال إذا فسدوا^(٤٩) .

وقد ذكر حكماء السياسة للوزير صفات أهمها أن يكون : وافر العقل ، سليم للطبع ، معتدل الأخلاق ، مناسب الأفعال ، عالى الهمة ، قوى المنة ، سريع البديهة ، مقبول الصورة ، جزل رأى ، صائب الفكرة ، كثير التجربة ، شديد النزاهة ، قليل الشره ، حسن التدبير ، تام الصناعة .. ويعقب عليها الماوردى قائلا : وهذه صفات كمال يوفق الله تعالى لها من شاء ، ويسعد بها من الملوك من أحب^(٥٠) .

وأما القضاة فلأنهم هم موازين العدل ، وتفويض الحكم إليهم ، وحراس السنة باتباعها فى أحكامهم ، وبهم ينتصف المظلوم من الظالم فى رد ظلامته ، والضعيف من القوى فى استيفاء حقه .

فإن قل ورعهم ، وكثر طمعهم ، فأما تورا السنة بأحكام مبتدعة ، وأضاعوا الحقوق بأهواء متبعة ، فكان قدحهم فى الدين أعظم من قدحهم فى المملكة ، وإضرارهم بالمملكة فى إبطال العدل أعظم من إضرارهم بالمتحاكمين إليهم فى إبطال الحق . قال أنوشروان : ما عدل من جارت قضاته ، ولا صلح من فسدت كفاته^(٥١) .

ويذكر الماوردى أن مما تقتضيه السياسة فى اختيار القضاة ، بعد الشروط المعتبرة فيهم بالشرع ، أن يكون القاضى : حسن العلانية ، مأمون السريرة ، كثير الجد ، قليل الهزل ، شديد الورع ، قليل الطمع ، قد صرفته

القناعة عن الضراعة ، ومتعته للنزاهة من الشره ، وكفّه الصبر عن الضجر ،
وصده العدل عن الميل . يستعين بدرسه على علمه ، وبمذاكرته على فهمه .
لطيف الفطنة ، جيد التصور ، مجانباً للشبه ، بعيداً عن الريب ، يشاور فيما
أشكل ، ويتأني فيما أعضل . ثم يطلق قائلاً : فلا معدل عن تكاملها ، ولا
رغبة فيمن أخل بها^(٥٢) .

ولما أمرأع الجند ، فهم أركان الدولة ، وحماة المملكة ، والمدافعون
عن حريم الرعية ، والمالكون أعنة الجنود ، والعاطفون بهم على صدق نصرة
الحاكم وموالاته . فإن استقامت له هذه الطبقة استقام له جميع أعوانه ، وإن
اضطربت عليه فسد نظام تدبيره مع سائر أجناده ، لأنهم إلى طاعة أمرائهم
أسرع ، ولقول زعمائهم أطوع . فإن خاف سطوة من به يسطو ، ولم يأمن
جانب من به ينجو كان بملكه مغروراً ، وبنفسه مخاطراً . وقد قيل : إن الوفاء
لك بقدر الجزاء منك .

والمعتبر فيهم : النجدة ، والحمية ، والوفاء ، والمودة ، وظهور الطاعة
منهم ولهم ، ليكونوا بطاعتهم منقادين ، وبالطاعة لهم قائدين^(٥٣) .

وأما حياة الأموال فهم الوسائط بين الحاكم ورعيته . فإن نصحوه في
أمواله ، وعدلوا في أعماله ، توفرت خزائنه بسعة الدخل ، وعمرت بلاده ببسط
العدل . وقد قيل : فضيلة السلطان عمارة للبلدان .

وإن خانوه فيما اجتنبوه من أمواله ، وجاروا في ما تقلدوه من أعماله ،
نقصت مولده ، وخربت بلاده ، وتغير عليه لقلّة دخله أعوانه وأجناده ، وتولد
منه ما يكون محل فساد . قال بعض العلماء : ظلم للعمال ظلمة الأعمال^(٥٤) .

ثم إن هناك طائفة خامسة ، لا تقل عن تلك الطوائف الأربع بالنسبة
إلى الحاكم ، وهي حاشيته الضيقة التي تتولى حراسته وخدمته في مطعمه

ومشربه وملبسه . وعلى الرغم من أن هذه الطائفة لا تختص بسياسة الدولة إلا أن أهميتها تكمن فى المحافظة على الحياة الخاصة للحاكم ، كما أنها ترجع أيضا إلى تواجدها معه فى كل الأوقات ، وتقرب منه أكثر مما تقترب أى طائفة من الطوائف الأربعة الأخرى . لذلك فإن الماوردى يشدد كثيرا على الحاكم فى أهمية اختيار أفرادها ، ومتابعة أحوالهم بصورة مستمرة .

ويذكر الماوردى أن حكماء السياسة قد اشترطوا فى اختيار أفراد هذه الطائفة واحداً من ثلاثة :

- من تربى مع الملك ، وألفه منذ الصغر .

- من رباه الملك على أخلاقه .

- من ربى الملك فى حجره .

فإن هؤلاء يكونون غالباً أهل صدق فى موالاته ، ونصح فى خدمته ، وعلو فى حفظه وحياطته^(٥٥) .

ومن أجل ذلك وجب أن يكون إحسانه إليهم أفضل ، وتفضله عليهم أظهر ، ويتولى ذلك بنفسه ، ولا يترك مراعاتهم إلى شخص غيره حتى لا يلجنهم إلى من يجتنب قلوبهم فيهيلوا إليه ، وحتى لا يكون تقلبهم وتكرهم له على خطر .

الحذر من بعض الأعوان :

كما يدخر الحاكم المال لوقت الحاجة إليه ، كذلك ينبغي أن يدخر الأعوان الأكفاء ، لما قد يطرأ من ملومات ومصائب . لكن الماوردى يؤكد أن "العمل ليس بكثرة الإخوان ، ولكن بصالح الأعوان" لذلك فإنه يضع للحاكم

قائمة بمجموعة من الأعوان الذين ينبغي عليه الحذر من تقريبهم إليه ،
واستخدامهم بالتالى فى مناصب الدولة . وهم على النحو التالى :

- ١- شرير مظاهر بالخير ، لأنه ذو نفاق ومكر .
- ٢- مطرّح للدين والمراقبة ، لأنه قليل الوفاء سريع الغدر .
- ٣- حريص شره ، لأنه ينمى باليسير ويطمع فى التافه الحقيق .
- ٤- مغرور ذو فاقة ، فإنه لا يصفو لمن لا يجبر فاقته ، ويسد خلته .
- ٥- محطوط عن رتبة بلغها ، أو ممنوع من حقوق استوجبها ، وهو ساخط متكرر .
- ٦- مهاجر بذنب لم يعف عنه ، ولم ينتقم منه ، فهو خائف حذر .
- ٧- مذنب مع جماعة عفى عنهم وعوقب ، فصار موتورا .
- ٨- محسن مع جماعة جوزوا ومنه ، فصار محروما .
- ٩- ذو كفاءة من حاسدين وأعداء قدموا عليه وآخر ، فصار حنقا .
- ١٠- مستنصر بما ينفعك ، أو منتفع بما يضرك ، فلا يكون إلا مباينا .
- ١١- مَنْ كان لعنوك أرجى منه لك ، فيكون لعنوك ممائلا .
- ١٢- مَنْ بغى عليه أعداؤه ، فسوعدوا عليه ، فتنقل عدلته إلى من صار له مساعدا .

وهؤلاء جميعا ينبغي على الحاكم ألا يعين أحدهم ، ولا أقاربه . لأنه يكون معهم بين مراقبة مختلس ، أو مواثبة مفترس . وليحذر الحاكم من استقبالهم أو استئنائهم ، فإنه معهم على خطر من اغتيال أو احتيال (٥٦) .

ومع ذلك ، فإن الماوردى يعود فيقول إن أسباب عداوة هؤلاء إذا زالت، صاروا كأصحاب السلامة ، وفى هذه الحالة يمكن التعامل معهم وتكليفهم بالأعمال . فكما أن الفاسد قد يصلح ، كذلك لا يبعد أن يفسد الصالح (٥٧) .

اختلال الدولة : الأسباب والمعالجة :

يقرر الماوردى أن الاختلال الذى يحدث فى الدولة يكون ناجماً عن أحد أمرين :

أ- من الزمان ب- من الأعوان

أما خلل الزمان ، فقد يكون عن أسباب إلهية ، أو عن عوارض بشرية . وليبيان ذلك ، وكيفية تحمله ومواجهته ، ينصح الماوردى بما يلى :

إذا كان الخلل ناتجاً عن أسباب إلهية ، فينبغى أن يقابله الحاكم بأمرين :

الأول : أن يصلح سريره ، وسرائر رعيته . وقد ورد فى الأثر : إذا جارت الولاة قحطت السماء . وقال على بن أبى طالب : من حاول أمراً بمعصية الله كان أبعد لما رجا ، وأقرب لمجئ ما اتقى . والأمر الثانى : أن يتظامن (بخضع) للحادثات إذا طرقت ، ويتلطف فى تلافيتها إذا هجمت حتى تنجلي عنه وهو سليم من لفتحها ، معان فى شدتها ، فما عن أقضية الله صادة ، ولا عن أوامره راد . فالسلم فيها أسلم . ودفاع الله عنها أقوم (٥٨) .

وأما الحادثات الناتجة عن العوارض البشرية من أفعال العباد ، فهى التى يساس فسادها بالحزم حتى تتحسم ، وبالإجتهاد حتى تنتظم ، فلا ينشأ الفساد إلا عن أسباب خارجة عن العدل والاقتصاد ، ولا تحسم إلا بحسم أسبابها . وهنا لابد للحاكم أن يبحث عن سبب الفساد ، فإن كان حادثاً عن شدة وعسف وعنف حسمه باللين واللطف ، وإن حدث عن لين وضعف حسمه

بالشدة والعنف . وكذلك ما عداهما من الأسباب تتحسم بأضداها . فإن حسم الداء بضده من الدواء .. وما يصعب من هذه السياسة إلا معرفة الأسباب ، فإذا عرفها وقف على الصواب ، وإن أشكلت عليه التبس عليه للصواب ، فتاه عن قصده ، وذهل عن رشده (٩٩) .

وأما بالنسبة إلى خلال الأعوان وتغيرهم فنوعان : أحدهما : أن يكون ناتجا عن فساد تعدى إليهم من خارجهم ، والثاني أن يكون لفساد حدث منهم . فإن كان تغيرهم بسبب فساد تعدى إليهم عوجلوا بحسم أسبابه قبل تفاقمها ، والإسراع بالعلاج هنا مهم جدًا ، لأن كل برهة تمضي تساعد على استحكام فسادهم حتى ينتهى إلى غاية لا يمكن استدراكها ، فإن حسم ما استحكم متعذر مستبعد . ويحاول الماوردى أن يرجع سبب هذا الفساد إلى واحد من ثلاثة أسباب .

- إما أن يكون لتقصير بهم ، فيتم استدراكه بالتوفر عليهم .
- وإما أن يكون لعدوان عليهم ، فيتم استدراكه بالكف عنهم .
- وإما أن يكون لمفسد أطمعهم .. وهذا أخبث الثلاثة . لأن الطمع مصيدة للعقول ، ومفسدة للقلوب . وقد روى عن الرسول ﷺ : استعينوا بالله من طمع يؤدي إلى طبع (١٠) .

وأما تغير الأعوان لفساد حدث منهم ، وعدلوا به عن الاستقامة ، وزالوا عن أحوال السلامة ، فهذه هي المصيبة الكبرى . وهنا يبين الماوردى الفرق بين الفساد الطارئ على الأعوان من الخارج ، والناشئ من ذواتهم : بأن الطارئ منفصل ، والناشئ متصل . ونكاية المتصل أبلغ من نكاية المنفصل . كذلك فإن الفساد الطارئ ظهر قبل حلوله فيهم ، فأمكن الإسراع بعلاجه ، أما الناشئ منهم فلم يظهر إلا بعد استحكامه فيهم ، وتمكنه منهم ، فتعذر تعجيل

استدراكه . وهنا يلزم البحث فى تفصيلات كل حالة ، لمواجهة بالعلاج الذى يناسبها^(٦١) .

وانطلاقاً من ذلك ، يضع الماوردى قاعدة عامة فى سياسة الحكم ، لو الملك على حد تعبيره ، مبيناً أنه يساس بثلاثة أمور :

- بالقوة فى حراسته وحفظه .

- بالرأى فى تدبيره وانتظامه .

- بالمكيدة فى إضعاف أعدائه .

وعلى هذا تكون القوة مختصة بالعقل ، والرأى مختصاً بالتدبير . وهما (أى العقل والتدبير) مطلوبان فى جميع الأحوال والأعمال .

والواقع أن الحكم - كما يقرر الماوردى - يتردد بين ثلاث أحوال :

- حاله الأولى وتتضمن تثبيت قواعده .

- حاله الثانية وتشمل تدبير الرعية .

- حاله الثالثة وتختص باستقامة الأعوان .

أما الحال الأولى التى تتضمن تثبيت قواعد الحكم فهى على مرحلتين :

مرحلة ما قبل استقرار الحكم عند المنازعة فيه والمحاربة عليه ، وعندئذ يساس بالأمور الثلاثة :

- بالقوة فى حراسته والدفاع عنه حتى تستقر قواعده .

- بالرأى فى تدبيره حتى ينتظم على اعتداله .

- بالمكيدة فى انتهاز فرصته ودفع شروره ومفاجأته .

وأما المرحلة الثانية التى تكون بعد استقراره فى السلم والدعة ، فيساس

بأمرين :

- بالقوة الحافظة لقواعده المستقرة .

- بالرأى الجامع للسياسة العادلة .

ومن الغريب أننا نجد الماوردى يشير هنا إلى أنه "لا حاجة إلى استعمال المكيدة فيه عند السلم والموادعة"^(١٢) . ومن جانبنا يمكن أن نتساءل عن أى نوع من المكيدة يشير إليه الماوردى ؟ وإذا كان استعمال المكيدة جائزاً مع أعداء الدولة ، وخاصة فى حالة الحروب ، فإن الإشارة إليها فى سياسة الحاكم مع المحكومين هو الذى يستحق التوقف عنده ، والسؤال عن مكان هذه المكيدة فى النظام الأخلاقى الذى جعله الماوردى أساساً للنظام السياسى أو مواكبا له .

أما الحال الثانية فى تدبير الرعية ، فنوعان :

أحدهما : حالهم فى السلامة والسكون ، فيساسون بالرأى ، وحدة المحافظة ، لتدبيرهم على السيرة العادلة .

والثانى : حالهم فى الاضطراب والفساد ، فيساسون بأمرين : الأول :

بالقوة فى كف مفاسدهم ، وكف الفساد عنهم ، والثانى : بالرأى فى تدبير أمورهم على السيرة العادلة . ومرة أخرى يؤكد الماوردى أنه "لا وجه لاستعمال المكيدة فيهم، لأن حقوق الأموال مستمدة منهم ، فإن كيدوا (أى استخدمت معهم المكيدة) صار الملك بهم مكيدا ، فكان الضرر عليه أعود ، والفساد فيه أزيد"^(١٣) .

أحوال الحاكم مع المحكومين :

يقسم الموردي - من الناحية النظرية ، وبصورة أدق : من الناحية المنطقية - أحوال الحاكم مع المحكومين إلى أربعة أقسام . والهدف من هذا التقسيم كما يقول هو الوقوف من تفصيلاته على أسباب الصلاح ومواد الفساد فى سياسة الدولة .

القسم الأول : حاكم صلحت سيرته واستقامت رعيته ، فأعين على صلاح السيرة باستقامة رعيته ، وأعينت الرعية على الاستقامة بصلاح سيرته ، فهذا هو العدل منهما . فصارت السعادة شاملة لهما . وقد روى عن الرسول ﷺ ، قال : "خير أمرائكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وشر أمرائكم الذى تبغضوهم ويبغضونكم" (١٤) .

القسم الثانى : حاكم صلحت سيرته وفسدت رعيته ، فقد أضاعت الرعية بفسادها صلاح حاكمها ، وخرجوا من سكون الدعة إلى زلجر السياسة ، فاحتاج إلى تقويمهم بالشدة بعد لينه ، وبالسطوة بعد سكونه ، ليقلعوا عن الفساد إلى السداد فليكيف عنهم ، والعدل فى الحالين مستعمل معهم ، لأن الزجر تأديب ، والرهبة تأديب . قال بعض العقلاء : لا تعاونوا الدول المقبلة ، فإنكم تدبرون بإقبالها (١٥) .

القسم الثالث : حاكم فسدت سيرته واستقامت رعيته . فإن استدرك صلاح ملكه بعدل سيرته وصحة سياسته ، وإلا تطاولت عليه الرعية بقوة الاستقامة ، وكان معهم بين أمرين . أحدهما : أن يصلحوه حتى يستقيم ، فيصير مأمورا بعد أن كان آمرا ، ومقهورا بعد أن كان قاهرا ، وتزول هيئته ، وتبطل حشمته ، ولا يبقى له من الملك إلا اسم مستعار قد استبقوه تفضلا . وقد قيل : من كثر تعديه كثر أعاديه ! والثانى : أن يعدلوا إلى غيره فيملكوه عليهم

فيكونوا له أعوانا إن نوزع ، وأنصارا إن قورع ، فيصير بفساد سيرته مزبلا لملكه ، ومعينا على هلكته^(٦٦) .

القسم الرابع : حاكم فسدت سيرته وفسدت رعيته ، فاجتمع الفساد في السائس والمسوس ، فظهر العدوان من الرئيس والمرؤوس ، فلم يتقاصر عن فساد ، ولا دعا إلى صلاح ، فخرجت الأمور عن سبيل السلامة ، وزالت عن قوانين الاستقامة . يقول الماوردي مؤكداً أنه : لا ثبات لملك زالت عنه السلامة ، وعدمت فيه الاستقامة ، وهو معرض دائماً لثائر يتحفز ، وقاهر ينتقم . قال اردشير : بمثل هذا الملك وهذه الرعية تختم الدول ، وتستقبل الفتنة ، وتندال الدهور^(٦٧) .

وهكذا تبدو العلاقة وثيقة ومتبادلة دائماً بين صلاح الحاكم وصلاح المحكومين . والعكس بالعكس . لكن مسئولية الفساد تقع في المقام الأول على الحاكم الذي تؤدي سياسته إما إلى ضبط الأمور أو اختلالها . ومن المعروف أن سياسة الحاكم يقوم على تنفيذها طوائف من الأعوان ، وهؤلاء لا بد أن يتم اختيارهم أولاً بكل دقة ، ومتابعتهم بعد ذلك بكل يقظة ، لأن صلاحهم يعود إليه ، وفسادهم يرجع عليه .

وتقوم السياسة الرشيدة للدولة على مبدئين ، ينبغي على الحاكم أن يلتزم بهما ، ويعمل في كل لحظة على تطبيقهما ، وهى الحزم والعدل . وفى نص من أروع نصوص الفكر السياسى فى تاريخ المسلمين ، يقول الماوردي :

"إذا أحكم الملك قواعد ملكه باستعمال الحزم وبسط العدل ، ولم يغفل عن الحزم فى صغير ولا كبير ، ولم يترخص فى الجور فى قليل ولا كثير أحاطت السلامة بملكه ، وحفت السعادة بدولته ، فأمن غوائل الفساد ، وسلم من ظهور الفساد ، وكان الناس معه بين حامد لعدله وإحسانه ، وحذر من بأسه وسلطانته ، فشكره الأخيار ، واتقاه الأشرار ، ولم يتطرق إلى ملكه خلل ، ولا

على نفسه وجل . فصح أن الحزم والعدل أدفع لشوائب الملك ومخاوف الملوك من كل عُدّة ، وأبلغ في صلاحهم من كل نجدة ، فيستجد للملك حزمه ، ويستعد له عدله ، فإنه يستغنى بهما من كل عدة ، ويستعان بهما في حراسته من الخطر، وحفظ ملكه من الغير" (١٨) .

إن مسؤولية الحاكم تفوق مسؤولية أى موظف فى الدولة ، وإنه إذا كان هذا الأخير مسئولاً عن وظيفة محددة ، فإن الحاكم مسئول عن حسن سيرة جميع موظفى الدولة ، الذين هم أعوان له فى تطبيق سياسته . لذلك يلزمه أن يتصفح أحواله حاشيته وأعوانه فى زمان السلم وأوقات السكون . وعلى الحاكم الرشيد أن يدرك أن فساد كل طائفة من أعوانه لا يقتصر عليها وحدها بل يتعداها بالضرورة إلى سائر المحكومين . كذلك ينبغى أن يكون الحاكم كثير الاعتناء بسيرة ولاية الأطراف (حكام الأقاليم) وهنا لا يجب أن تتوقف مسؤوليته عند حسن اختيارهم ، بل لابد من متابعة عملهم ، وتعاملهم مع المحكومين ، الذين استرعاه الله تعالى أمانتهم .

ثم على الحاكم الرشيد أن يحفظ مراتب أعوانه ، وينزل كل واحد منهم المنزلة التى يستحقها بكفايته وحسن أثره . وذلك لئلا يطمح فى مكانة أعلى من هو أقل كفاءة . يقول الماوردى : وليس كل من تعظم بعظيم ، ولا كل من تنسك بناسك ، ولا كل من تسود بسيد" (١٩) ويقول أيضا : "لا خير فى مملكة صار الرؤوس فيها أنسابا ، والأناب فيها رؤوسا" (٢٠) .

وإذا كان من المستحب نقل الجنود من ولاية إلى أخرى حتى لا يستقر بهم وطن ، فإن من الحكمة عدم نقل الوالى الذى يجيد عمله من مكانه . فإن أتى بمعصية أو خيانة صرف صرفا لا ولاية بعده - إلا عن توبة وإقلاع . وهنا بين الماوردى سرّا هاما من أسرار خلل أمور الحكم والسياسة ، فإن الولاية إذا علموا أنهم عندما يخطئون ينقلون ، فإنهم يسرعون فى بداية حكمهم إلى

استغلال نفوذهم ، وتكثير مكاسبهم لكى يتمتعوا بها فيما بعد . وعبارة الماوردى هنا أن "الأعمال لا تلبث أن تخرب بمناهبة العمال" (٧١) .

المخابرات وأهميتها للحاكم :

يقرر الماوردى أن الحاكم "لا يقدر على رعاية قوم تخفى عليه أخبارهم، وتتطوى عنه آثارهم" (٧٢) والأسوأ أنه قد يظن أن استقامة الأمور لا تخفى تمويه الخونة ، وتربص الأعداء . وهنا قد يبدو الشر فى بدايته بسيطا ثم ما يلبث أن يتعمد ويستحكم ، وقد يكون الضرر فى أوله ضعيفا ثم ما يلبث أن يقوى ويستشرى - وقد قيل بحق : إن كبار الأمور تبدأ صغارا .

لهذا كان على الحاكم الحصيف ألا يذهب عليه صغير ولا كبير من أخبار رعيته ، وأمور حاشيته ، وسير خلفائه ، والنائبين عنه فى أعماله بمداومة الاستخبار عنهم ، وبث أصحاب الأخبار فيهم سرا وجهرا .

ويضرب الماوردى المثل فى الاهتمام بأمر الاستخبارات بأردشير من آل ساسان ، وبالخليفة الثانى عمر بن الخطاب : فلم يكن فى طلب الأجناد أشد بحثا عنها منهما .. فإنه كان علمهما بأحوال العامة كعلمهما بأحوال الخاصة ، وعلمهما بمن بعد كعلمهما بمن قرب منهما ، وبه استقامت سيرتهما ، وظهرت حرمتهما (٧٤) .

إن الحاكم الحصيف إذا كان باحثا عن الأخبار ، مطلقا على غوامض الأسرار ، استطاع أن يجمع فى الاستخبار بين "معروف مجاهر" يكون به فى الناس محذورا ، وبين "مجهول مسائر" يصير به واتقا خبيرا ، بحيث لا يتعارفان فيتواطآن . وحينئذ ينكشف له غطاء الغفلة ، وتتجلى له شبه الحيرة ، فيسوس الأمور بنقته وبصيرته ، ويحرس الرعية بيقظته وصدق عزيمته ،

فيقدم أعوانه على فعل الخير ، ويجتنبوا قبح المكاسب ، وتتق الرعية في كفو المعتدين عليها فتأمن^(٧٥) .

ويصل الماوردى إلى حد جعل المعلومات الواردة من الاستخبارات هي المؤانسة بالنسبة للحاكم : يلتذ بغرائبها ، ويستمد فوائدها . ويستشهد بقول المنصور : "عجبت للسلطان الذى لا يتخذ بقراءة الأخبار لهواً ، بماذا يلهو ؟! والمدير الذى لا يعلم ما حدث فى عمله كيف يمضى تدبيره ؟!" وبالطبع ليس المقصود هنا أن تكون المعلومات مجرد ملهاة يتسلى بها الحاكم فى قضاء وقت فراغه ، وإنما ينبغى أن يخصص لها جزءاً من وقته للوقوف منها على أحوال السياسة فى بلاده ، لكى يصحح فاسدها ، ويقوم ما كان معوجاً منها .

وينبه الماوردى إلى ضرورة العناية بأخبار مَنْ بعد عن حضرة الحاكم بنفس القدر من العناية بأخبار من قرب منها ، بل ربما كان الأبعد أهم ، لأن يُعد الدار يبسط أيدى الظلمة . فإذا وافق بعد دارهم قلة الاستخبار عنهم أمنوا فى اتباع أهوائهم ، وانبسطوا فى مضموم أفعالهم .

ويحذر الماوردى من إعطاء الحاكم ثقته المطلقة فى شخص يكون فى البداية مستحقاً لها ، لكنه لا يدرك أن "تقلب الزمان" يغير أهله ، فربما أفسد الصالح ، وأصلح الطالح . فما تبقى الدنيا على حالة ، ولا تمنع من استحالة . لذلك ينبغى المداومة على الاستخبار عن كل أعوانه فى كل أحوالهم . وعموماً ينبغى ألا يؤاخذ بمجرد الظن ، ولا يعاقب إلا المستحق^(٧٦) .

لكن إذا كانت المخابرات لازمة لنجاح سياسة الحاكم فى الداخل ، فإنها تصبح ألزم بالنسبة للخارج . وهنا ينبغى على الحاكم أن يراعى أخبار ما تآخم (جاور) بلاده من بلاد ، يتصل به خيرهم وشرهم ، ويعود عليه نفعهم وضررهم ، لأن الصلاح والفساد يسريان فيما جاوروه .

إن خطورة العدو الخارجى تكمن فى أنه يظل منتظراً أو متوثباً لآى لحظة غفلة ، أو فترة إهمال وتراخ من جانب الدولة فيندفع بكل قوته للانقضاض عليها . فإن للغلات - كما يقول الماوردى - فرصاً ينتهزها المتيقظ من اللاهى ، ويدركها المتحفظ من السامى ، لأن الفرصة لمن واثبها بحزمه وسابقها بعزمه . وهنا ينبغى على الحاكم الرشيد والحصيف أن يستدفع بوابر الغفلة بالاستخبار ، ولا يغفل فيستغفل ، ليحرس ملكه ، ويحوط رعيته ، فإنه لم تطل مدة الملك إلا لمن يتيقظ ويتحفظ^(٧٧) .

وأخيراً يورد الماوردى ما ورد فى مواضع الملوك من أن الملك تطول مدته إذا كان فيه أربع خصال :

- ١- أن يرضى لرعيته ما يرضاه لنفسه .
 - ٢- ألا يسوف عملاً يخاف عاقبته .
 - ٣- أن يجعل ولى عهده من ترضاه رعيته ، لا من تهواه نفسه !
 - ٤- أن يفحص عن رعيته فحص المرضعة عن منام رضيعها^(٧٨) .
- وهذه الخصلة الرابعة تحمل من الدلالات ما لا يمكن أن تستوعبه عشرات الصفحات .

خاتمة :

سوف نحاول فى هذه الخاتمة الإشارة إلى أهم مزايا تصور الماوردى لسياسة الدولة الرشيدة ، معقبين بعد ذلك ببعض الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى هذا التصور من واقع العصر الحديث .

وبالنسبة إلى المزاي ، فاهمها :

أولاً : ينبغي أن يحسب للماوردي إبداءة لفكرة قيام نظام الحكم في الدولة على عنصرين : تأسيس ، وسياسة . والفارق بينها هو الفارق بين أساسات البناء ، وبين البناء نفسه . فالتأسيس يعنى قيام الحكم على الدين أو القوة أو المال .. ثم تأتى بعد ذلك السياسة التى تعنى أسلوب التعامل مع مكونات الرعية بمن فيهم من الأعوان ، وكيفية التصرف فى مختلف المواقف التى تعرض للدولة ، وإذا أردنا تقريب هذه الفكرة استحضرننا ما يسمى بالمبادئ الحاكمة للدستور ، وبين مولى الدستور نفسه ، والقوانين الفرعية المنبثقة منه .

ثانياً : يتوصل الماوردي إلى قانون بداية الدول ثم استقرارها وأخيراً انهيارها مبينا خصائص كل مرحلة على النحو التالى :

- أن الدولة تبتدى بخشونة الطباع وشدة البطش ، لتسرع النفوس إلى الطاعة .
- ثم نتوسط باللين والاستقامة لاستقرار الملك وحصول الازدهار .
- ثم نختم بانتشار الجور وشدة الضعف لانتقاض الأمر وقلة الحزم .

وهذا هو القانون الذى سوف نجده فيما بعد لدى ابن خلدون ، لذلك فإننا نهيب بالباحثين ضرورة دراسة الماوردي وابن خلدون معا .

ثالثاً : تحسب للماوردي تلك التفرقة الهامة بين الريف والحضر ، وخاصة فى ضرورة معاملة كل منهما بأسلوب مناسب . ومن المقرر أن ما يصلح لأحدهما قد لا يصلح للآخر ، نظراً لاختلاف طبيعتهما من حيث الانتاج، وكثافة السكان ، ومتطلبات العمل والسكن .

رابعًا : أن الحاكم الرشيد يمكنه أن يصلح أحوال شعبه . ولكن ذلك بشروط أولها اصلاح ذاته أولاً ، ثم حسن اختيار أعوانه بدءًا من الوزراء والقواد .. وانتهاء بالخاصية الأقرب له . وفى كل ذلك لابد من المتابعة اليقظة ، وعدم اعطاء الثقة فى كل الأحوال .

خامسًا : أن السياسة الرشيدة للدولة لابد أن يتحقق فيها أربعة أوجه هى : الرغبة والرهبة والإنصاف والانتصاف ، وهى ترجع إلى مبدئين رئيسيين هما : الحزم والعدل .

سادسًا : أن التفاصيل الدقيقة والواقعية لأسباب اختلال الدولة تقدم فى مجموعها نظرية سياسية متكاملة ، خاصة وأن الماوردى يبين فيها كيفية تدارك الخلل تبعًا لمصدره وحجمه وطبيعته .

سابعًا : يؤكد الماوردى أنه لا يمكن لآى حاكم أن ينجح فى سياسته دون أن يكون على وعى كامل ودقيق بأحوال شعبه ، وأخبارهم . ومن هنا أفاض فى الحديث عن نظام المخابرات وأهميته للحاكم ، وللاستقرار الدولة وحفظها من أى شر يحدق بها سواء من الداخل أو من الخارج .

ثامنًا : أن حديث الماوردى فى السياسة يتميز بجمعه بين الطابع المعيارى (ما ينبغى أن يكون) والطابع الواقعى (ما هو كائن بالفعل) . ومن هنا كانت آراء الماوردى متسمة بصواب الحكم ، وبعد النظر . وقد ساعده على ذلك أمران : ثقافته الواسعة بالتراث السياسى العالمى ، وتجربته الخاصة فى مجال السياسة فى عصره عندما كلف بالسفارة بين حكام عصره .

تاسعًا : أن كثيرًا مما ذكره الماوردى (ت ٤٥٠) فى المجال السياسى يعد أساسًا ومرجعًا لما سوف يتوصل إليه ابن خلدون (ت ٨٠٨) فيما بعد ، ويقدمه فى صورة قوانين خاصة بال عمران البشرى ، ومنه قيام الدول وسقوطها.

وأما بالنسبة إلى الانتقادات ، التى يمكن من جانبنا أن نوجهها إلى الماوردى ، فسوف نفتصر منها على الثلاثة التالية :

أولاً : أن الماوردى يركز غالبا ، بل دائما على فكرة صلاح الحاكم ، ويرى أنها تؤدى بالضرورة إلى صلاح الرعية . أى أن السياسة لديه تسير فى اتجاه هابط ، من أعلى إلى أسفل ، وبالتالي فإنها تكاد تغفل تماما دور الشعب الإيجابى ، وإمكانية مشاركته فى صنع تلك السياسة أو تعديلها إذا لزم الأمر .

ثانياً : أن الماوردى لا يتعرض لأسلوب اختيار الحاكم ، ولا إلى كيفية إجراء البيعة ، التى تعنى موافقة الشعب عليه . وهو يتعامل مباشرة مع حاكم وصل بالفعل إلى الحكم ، ويعتبر ذلك نعمة من الله تعالى ، بل هى من أعظم النعم الإلهية التى تستحق مقابلتها بالشكر ، والعمل المتواصل على مراعاة أصولها .

ثالثاً : لا نكاد نجد عند الماوردى إشارة واحدة إلى مساءلة الشعب للحاكم فى وظيفته التى تتعلق بمصالح الناس . والسبب بسيط للغاية ، هو أن الشعب لم يأت بهذا الحاكم فكيف يسأله؟! والواضح هنا أن الحكم إما أن يسقط على الحاكم من خلال نظام التوريث الذى كان معمولاً به فى واقع الدول الإسلامية المتعاقبة ، ومسكوتا عليه من جانب الفقهاء ، وإما أن يتم انتزاعه من حاكم آخر بالقوة العسكرية المطلقة ، وهو ما أطلق عليه حكم التغلب ، ولم يكن هو الآخر يجرى عليه اعتراض أو معارضة .

ولتفسير ذلك - دون تبريره - يمكن القول بأن النظام السياسى الذى كان سائداً فى العالم كله ، ومنه العالم الإسلامى ، لم يكن قد عرف بعد أساليب الحكم الديمقراطية ولا الاشتراكية التى يتم فيها اختيار الحاكم بالانتخاب الحر ، ثم مساءلته بعد ذلك أمام برلمان منتخب أو مجالس شعبية منتخبة هى الأخرى ،

كما أصبح يمكن الاعتراض على قراراته إما من خلال معارضة منظمة ، أو إضرابات واعتصامات ، أو ثورات شعبية عارمة .

لهذا - إذا كل ذلك غير موجود أصلا - لم يكن أمام أى مفكر سياسى سوى محاولة اصلاح ما هو موجود بالفعل . وهذا ما فعله الماوردى - قبل ألف عام من الآن - عندما اتجه إلى الحاكم بكل تلك النصائح المباشرة ، لكى يقوم بما ينبغى عليه من الحزم والعدل ، بهدف استقرار حكمه واستمراره أيضا، مؤكدا فى كل ما ذهب إليه على ضرورة إنصاف الرعية (الشعب) وعمايتها من أعوان الحاكم الجائرين ، وكذلك من أعداء الدولة ، وتحقيق العدل والرخاء الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى لها .

وسوف يظل يحسب للماوردى أنه كان وسيظل من بين قلة قليلة جدا من المفكرين المسلمين الذين تناولوا المسألة السياسية ، وواجهوها بشجاعة نادرة ، وقاموا بتحليل عناصرها ، وبين أوجه القصور فيها ، منبهين الحكام إلى أخطائهم ، ومحاولين عن طريق "النصائح" الأخذ بأيديهم إلى تحقيق نظام سياسى رشيد يستلهم مبادئ الإسلام ، ويستجيب لتعاليمه .

هوامش البحث :

(١) نذكر من هؤلاء : ابن المقفع ، والفارابي ، والماوردي ، وابن تيمية ، وابن القيم ، وابن الأزرقي ، وابن خلدون .

(٢) يعترف المفكر الألماني المسلم محمد أسد ، حين كلف بوضع دستور إسلامي لباكستان ، بصعوبة العثور على تصور سياسي لدى المسلمين في العصور السابقة ، وحتى الحديثة ، ولذلك كان عليه أن يلجأ مباشرة إلى مصادر الإسلام الأساسية ، وهي القرآن الكريم والسنة النبوية ، ليستلهم مبادئهما . انظر كتابه : منهاج الإسلام في الحكم ، ص ٩ ، ١٠ ، بترجمة منصور ماض ، دار العلوم للملايين ببيروت ، ط . خامسة ١٩٧٨ .

(٣) راجع بحثنا : المفهوم المتكامل للإسلام . على موقعنا على الانترنت :

www.hamedtaher.com

(٤) اعتمدنا على تحقيق الكتاب الذي قام به على نحو جيد الدكتور رضوان السيد ، دار العلوم العربية ، بيروت ١٩٨٧ .

(٥) ولذلك سوف نسير لمواضع الإحالات باسم : سياسة الملك .

(٦) سياسة الملك ، ص ١٧٩ .

(٧) الأحكام السلطانية ، ص ٦ ، ٧ .

(٨) السابق ، ص ٩ ، ١٠ .

(٩) سياسة الملك ، ص ١٩٨ .

(١٠) السابق ، ص ١٩٨ .

(١١) السابق ، ص ١٩٩ .

(١٢) السابق ، نفس الصفحة .

(١٣) السابق ، ص ٢٠٠ .

(١٤) السابق ، ص ٢٠٢ .

(١٥) لخصنا هذا المخطط من الصفحات ٢٠٣ - ٢٢٠ .

- (١٦) سياسة الملك ، ص ٢٠٣ .
- (١٧) السابق ، نفس الصفحة .
- (١٨) السابق ، نفس الصفحة .
- (١٩) السابق ، نفس الصفحة .
- (٢٠) السابق ، ص ٢٠٤ .
- (٢١) السابق ، ص ٢٠٥ ، وانظر بالنسبة لأهمية مفهوم العدل بحثنا بعنوان : الدولة المثالية عند محبى الدين بن عربى - حولية كلية الآداب بجامعة حلوان يونية ٢٠١١ .
- (٢٢) سياسة الملك ، ص ٢٠٥ .
- (٢٣) السابق ، نفس الصفحة .
- (٢٤) راجع فى هذا الصدد كتاب : الخلافة والدولة فى العصر العباسى للدكتور محمد حلمى أحمد . مكتبة نهضة مصر . القاهرة ١٩٥٩ .
- (٢٥) الملك ، ص ٢٠٦ ويقارن بابن خلدون فى مقدمته الشهيرة .
- (٢٦) سياسة الملك ، ص ٢٠٦ .
- (٢٧) السابق ، ص ٢٠٧ .
- (٢٨) السابق ، ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
- (٢٩) السابق ، ص ٢١٠ .
- (٣٠) السابق ، نفس الصفحة .
- (٣١) السابق ، ص ٢١١ .
- (٣٢) السابق ، نفس الصفحة .
- (٣٣) السابق ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ .
- (٣٤) السابق ، ص ٢١٤ .
- (٣٥) السابق ، ص ٢١٥ .

- (٣٦) السابق ، نفس الصفحة .
- (٣٧) السابق ، ص ٢١٦ .
- (٣٨) السابق ، ص ٢١٧ .
- (٣٩) السابق ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .
- (٤٠) السابق ، ص ٢١٨ .
- (٤١) السابق ، ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
- (٤٢) السابق ، ص ٢٢٢ .
- (٤٣) السابق ، ص ٢٢٣ .
- (٤٤) السابق ، نفس الصفحة .
- (٤٥) السابق ، نفس الصفحة .
- (٤٦) السابق ، ص ٢٣١ .
- (٤٧) السابق ، ٢٣٢ .
- (٤٨) السابق ، ص ٢٣٤ .
- (٤٩) السابق ، ص ٢٣٨ .
- (٥٠) السابق ، ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
- (٥١) السابق ، ص ٢٣٩ .
- (٥٢) السابق ، نفس الصفحة .
- (٥٣) السابق ، ص ٢٤٠ .
- (٥٤) السابق ، نفس الصفحة .
- (٥٥) السابق ، ص ٢٤٢ .
- (٥٦) السابق ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
- (٥٧) السابق ، ص ٢٤٥ .

- (٥٨) السابق ، ص ٢٤٧ .
- (٥٩) السابق ، ص ٢٤٩ .
- (٦٠) رواه أحمد في مسنده .
- (٦١) سياسة الملك ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .
- (٦٢) السابق ، ص ٢٥١ .
- (٦٣) السابق ، ص ٢٥٢ .
- (٦٤) رواه مسلم والترمذى .
- (٦٥) سياسة الملك ، ص ٢٥٣ .
- (٦٦) السابق ، ص ٢٥٣ .
- (٦٧) السابق ، ص ٢٥٤ .
- (٦٨) السابق ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .
- (٦٩) السابق ، ص ٢٦٤ .
- (٧٠) السابق ، نفس الصفحة .
- (٧١) السابق ، ص ٢٦٦ .
- (٧٢) السابق ، ص ٢٦٩ .
- (٧٣) السابق ، نفس الصفحة .
- (٧٤) السابق ، ص ٢٧٠ .
- (٧٥) السابق ، نفس الصفحة .
- (٧٦) السابق ، ص ٢٧١ .
- (٧٧) السابق ، ص ٢٧٢ .
- (٧٨) السابق ، نفس الصفحة .

أهم المراجع :

• أرسطو ، السياسة

ترجمة أحمد لطفى السيد ط ثانية . الهيئة المصرية للكتاب . القاهرة
١٩٧٩ م .

• أحمد شلبي (د)

السياسة فى الفكر الإسلامى . ط. خامسة . النهضة المصرية . القاهرة
١٩٨٣ م .

• ابن الأرقى ،

تحقيق د. على سامى النشار . وزارة الاعلام الورقية . بغداد ١٩٧٧ م .

• أفلاطون ، الجمهورية

ترجمة فؤاد زكريا . الهيئة المصرية للكتاب . القاهرة ١٩٦٧ م .

• ابن تيمية ، السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية

تحقيق د. على سامى النشار وأحمد زكى عطية .

ط. ثانية . دار الكتاب العربى . ١٩٥١ .

• الثعالبى ، غرر أخبار ملوك الفرس وسيرهم

مصور عن نشرة زوتبرغ . طهران ١٩٦٣ .

• حامد طاهر (د)

-المدينة الفاضلة بين أفلاطون والفارابى :

دراسة مقارنة . القاهرة ١٩٨٦ .

-المدينة المثالية عند محيي الدين بن عربي .

بحث منشور بحولية كلية الآداب . جامعة حلوان ٢٠١١ .

• حسن إبراهيم (د)

تاريخ الإسلام السياسى

حـ ٣ . ط . ١١ . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ١٩٨٤ .

• الخضرى (الشيخ محمد)

تاريخ الأمم الإسلامية

• ابن خلدون ، المقدمة

بتحقيق د. على عبد الواحد وافي ، ٤ أجزاء . القاهرة ١٩٥٧ .

• ربيع (د. محمد محمود)

النظرية السياسية لابن خلدون .

دار الهنا - القاهرة ١٩٦١ .

• رشيد رضا (الشيخ محمد) ،

الخلافة - الزهراء للاعلام العربى . القاهرة ١٩٨٨ .

وصدر الكتاب لأولى مرة سنة ١٩٢٢ .

• الرئيس (د. محمد ضياء الدين) ،

النظريات السياسية فى الإسلام .

مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٥٢ .

- السنهورى (عبد الرزاق)
- فقه الخلافة وتطورها . ترجمة د. نادية عبد الرزاق السنهورى
الهيئة المصرية للكتاب . ط. ثانية ١٩٩٣ .
- ابن طباطبا العلوى ،
الفخرى فى الآداب السلطانية . مط . صبيح . القاهرة ١٩٦٢ .
- على عبد الرزاق ،
الاسلام وأصول الحكم . مطبعة مصر . ط. ثالثة ١٩٢٥ .
- ابن فاتك ، مختار الحكم ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوى
مدريد ١٩٥٧ .
- الفارابى ،
-أراء أهل المدينة الفاضلة . ط. ديتريصى . لين ١٨٩٥ .
-السياسة ، نشرة الأب لويس شيحو . بيروت ١٩١١ .
- ابن قتيبة (منسوب) ،
الإمامة والسياسة
ط. الحلّى . القاهرة ١٩٦٩ .
- الماوردى
-الأحكام السلطانية . دار الفكر . القاهرة ١٩٨٣ .
-قوانين الوزارة وسياسة الملك . تحقيق د. رضوان السيد بيروت
١٩٧٩ .

- النكت والعيون . وزارة الأوقاف بالكويت ١٩٨٢ .
- تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك .
- تحقيق ودراسة اجتماعية د. رضوان السيد . بيروت ١٩٨٧ .

• مصطفى حلمي (د.)

نظام الخلافة في الفكر الإسلامي .

دار الدعوة . ط. ثانية . القاهرة ١٩٨٨ .

• • •

قائمة الأبحاث

لقد صدرت في الأجزاء السابقة
من سلسلة "دراسات عربية وإسلامية"

الجزء الأول

- قراءة في الترجمة العربية لمعاني القرآن الكريم
 - من قضايا المنهج في علم الكلام
 - المضاربة بمال الوديعة أو القرض في الفقه الإسلامي
 - مفهوم السلفية بين العقيدة الإسلامية والفلسفة الغربية
 - التجربة الأخلاقية عند ابن حزم الأندلسي
 - دراسة للواقع اللغوي أساس لحل مشكلات اللغة العربية
 - فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر
 - الواقعية ما هي ؟ دراسة تطبيقية لقصاص المدرسة الحديثة
 - قضية التأثير على شعراء التروبادور
- أ.د. عبدالرحمن عرف
أ.د. حسن الشافعي
أ.د. أحمد يوسف
أ.د. مصطفى حلمي
أ.د. حامد طاهر
أ.د. السعيد بنوي
أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
أ.د. حمدي السموت
أ.د. أحمد درويش

الجزء الثاني

- مفهوم التطور في الفكر العربي
 - تحليل ظاهرة الحسد عند الحارث المحاسبي
 - التأمين في الفكر الفقهي المعاصر
 - تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
 - تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية
 - تقسيم جديد لتاريخ الأدب العربي لبلاتشير
 - المرايا الشعرية لدى نازك الملائكة
 - موقف نقاد الرومانسية من شعر شوقي
 - قضية ترجمة الشعر
- د. محفوظ عزام
أ.د. حامد طاهر
أ.د. محمد بلتاجي
أ.د. أحمد طاهر حسنين
أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
ترجمة د. أحمد درويش
أ.د. محمد فتوح أحمد
أ.د. طه وادي
أ.د. رجاء جبر

الجزء الثالث

- تأثير الفقه الإسلامي في القانون الإنجليزي
 - ابن ماجه وفلسفة الاعتقادات
 - ظاهرة البخل عند الجاحظ
 - العناصر الفكرية والفنية في رسالة الغفران
 - قضية زواج المرأة في الخليج من خلال الشعر العربي
 - النقد الجديد وفلسفة العصر
- أ.د. محمد عبدالهادي سراج
أ.د. محمد إبراهيم الفيومي
أ.د. حامد طاهر
د. جابر قميحة
د. نوريه الرومي
أ.د. عبدالحميد إبراهيم

الجزء الرابع

- أ.د. أحمد مختار عمر
- د. عبدالمقصود عبدالغنى
- د. محمد عبدالحميد رفاعى
- ترجمة : أ.د. حامد طاهر
- د. علاء القنصل
- أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
- د. سلوى ناظم
- أ.د. أحمد درويش
- القراءات القرآنية : روية لغوية معاصرة
- تجديد الفكر الإسلامى عند محمد إقبال
- انتشار الإسلام فى الهند
- بناء مصر الحديثة : محاضرة مجهولة لطفه حسين
- احتكاك العرب بالسريان وأثاره اللغوية
- اللغة العربية ودور القواعد فى تعليمها
- أثر المبرد فى النحو العبرى
- نظرية النظم عند عبدالقاهرة الجرجاني

الجزء الخامس

- أ.د. محمد عبدالهادى سراج
- د. عبدالقواب شرف الدين
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
- د. رفعت الفرناوى
- ترجمة د. سعيد بحيرى
- أ.د. أحمد طاهر حسنين
- أ.د. يوسف نوفل
- د. حسن البندارى
- عقوبة السجن فى الشريعة الإسلامية
- الوثائق الإسلامية
- حركة التأليف فى العالم العربى للمعاصر
- حركة الروى فى القصيدة العربية
- الأصوات وأثرها فى المعجم العربى
- الثروة اللغوية العربية لأتطون شال
- نظرية الاكتمال اللغوى عند العرب
- منهج شوقى ضيف فى الدراسات الأدبية
- قراءة القصة القصيرة

الجزء السادس

- أ.د. محمود الريمى
- أ.د. عبدالحكيم حسان
- أ.د. محمد السعيد جمال الدين
- أ.د. محمد حماسة عبداللطيف
- أ.د. حامد طاهر
- د. محمد صلاح الدين بكر
- د. محمود سلامة
- د. عصام بهى
- د. عبدالرزاق قسوم
- أ.د. حسن البندارى
- صراع مع الطبيعة أو صراع مع الفن
- العنصر المهمل فى حركة التجديد الشعرى
- استدعاء الشخصيات التراثية الهندية فى منظومة جاويد نامة
- التحليل النصى للقصيدة : نموذج من الشعر القديم
- الفلسفة الإسلامية فى العصر الحديث
- الوظائف اللغوية للزوائد فى النحو العربى
- قضية تأويل القرآن بين الغزالى ومعاصره
- حديث عيسى بن هشام
- العلمانية والمنظور الإيمانى
- تكوين النص الشعرى عند حازم القرطاجنى

الجزء السابع

- إعداد الداعية المفتى
- المنهج الإسلامى فى التنمية
- إحياء الفلسفة بين مصطفى عبدالرازق ومحمد إقبال
- العلاقة الإسلامية البيزنطية
- حركة التجديد الدينية ودورها فى نشر الحضارة الإسلامية
- الإنتاج الفكرى وحق المؤلف
- محاولات التيسير فى النحو العربى (القسم الأول)
- الثانية فى الفكر البلاغى
- نظرية الأخذ الفنى عند حازم القرطاجنى
- أ.د. حسن الشافعى
- أ.د. يوسف إبراهيم
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عليه الجنزورى
- أ.د. عبدالله عبدالرازق
- أ.د. شعبان خليفة
- أ.د. صلاح روى
- أ.د. محمد عبدالمطلب
- أ.د. حسن البندارى

الجزء الثامن

- نحو استكمال علامات الرسم الإملائى فى القرآن الكريم لمحمد حميد الله
- أضواء جديدة على تفسير سورة يوسف من خلال اللغة المصرية القديمة
- رؤية الجبروتى للحركة السلفية فى مصر وشبه الجزيرة العربية
- الترجمة ودورها فى الفكر العربى
- المنهج فى كتاب سيبويه
- محاولات التيسير فى النحو العربى (القسم الأخير)
- المصطلح ودلالته فى الدرس الصوتى عند العرب (القسم الأول)
- التراث والأصول الأوروبية للحداثة
- الناقد المتخصص وتوثيق الشعر عند ابن سلام
- ترجمة د. محى الدين بلتاجى
- أ.د. رمضان السيد
- د. نازك زكى
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. صلاح الدين بكر
- أ.د. صلاح روى
- د. رفعت الفرونانى
- أ.د. عبدالحكيم حسان
- د. حسن البندارى

الجزء التاسع

- تذوق ابن قتيبة للنظم القرآنى
- نحن وقضية التراث الفلسفى عند العرب
- خمس مشكلات حقيقية أمام الفلسفة الإسلامية فى العصر الحاضر
- المصطلح ودلالته فى الدرس الصوتى عند العرب (القسم الأخير)
- محاولات تيسير النحو العربى
- نحو أدب إسلامى مقارن
- عبدالله الطائى وأفاق الشعر المعاصر
- عمود الشعر فى المصطلح النقدى
- أ.د. منير سلطان
- أ.د. عاطف العراقي
- أ.د. حامد طاهر
- د. رفعت الفرونانى
- أ.د. صبرى إبراهيم السيد
- أ.د. الطاهر أحمد مكى
- أ.د. أحمد درويش
- أ.د. توفيق الغيل

الجزء العاشر

- موقف الفكر الإسلامى من الفلسفة اليونانية
- المشكلات الحقيقية والمشكلات الزائفة
- فلسفة التاريخ الإسلامى
- صعوبات فلسفية فى كتاب سيبويه
- مظاهر معاصرة الجيلين لدى شيوخ شعراء الخليج
- ملامح الشعر بريشة القصاص

- أ.د. محمد شامة
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عبدالحميد إبراهيم
- أ.د. عبدالرحمن أيوب
- أ.د. أحمد درويش
- د. إخلاص فخرى

الجزء الحادى عشر

- مشكلة التخلف الحضارى عند المسلمين
- تصنيف العلوم عند العرب
- جهود الشيخ أبوزهرة فى تطوير الدراسات الفقهية
- اللغة العربية بين المدرسة والجامعة فى دولة الإمارات
- صور الثقافة والتربية فى الأدب العربى القديم
- التشكيل الفنى للشعر بين الالتزام الاجتماعى والصدق النفسى
- شعر المناسبات : نظرة منصفة

- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عاطف المرزقى
- أ.د. محمد أحمد سراج
- د. أحمد طاهر حسنين
- أ.د. أحمد درويش
- د. محمود محمد عيسى
- د. إخلاص فخرى عمارة

الجزء الثانى عشر

- المنهج العلمى التجريبي فى الحضارة الإسلامية
- الإسلام من وجهة نظر المسيحية لجارديه
- توظيف العلوم الطبيعية فى بناء علم كلام إسلامى
- العلاقة التاريخية بين الأفغانى وناصر الدين شاه
- الشخصية العلمية الموضوعية فى البحث
- النقود الإسلامية فى الأندلس لخمى بروسى
- نحو الكلام ، لا نحو اللغة
- تقويم برنامج التعليم الجامعى الأساسى
- منهج شوقى ضيف وأرلوه فى التعليم

- أ.د. عمار الطالبي
- ترجمة أ.د. حامد طاهر
- د. رزق الشامى
- أ.د. مريم زهيرى
- أ.د. محفوظ عزام
- ترجمة أ.د. عبدالله جمال الدين
- أ.د. أحمد كشك
- أ.د. على الشهران
- أ.د. على الحيدى

الجزء الثالث عشر

- حق الإنسان في مستوى لائق من المعيشة بموجب الإسلام
 - ولاية الفقيه ونظام الحكم في الإسلام
 - نظرية المعرفة عند الفارابي
 - القاهرة الكبرى : دراسة في جغرافية المدن
 - دليل عملي لطلاب الدراسات العليا
 - التداخل بين النحو وعلم المعاني
 - حاضر الوضع الأدبي في مصر
 - تنويع الحكم التصوري في النقد العربي القديم
- أ.د. محمد شوقي الفنجري
د. أمية أبو السعود
أ.د. عبدالفتاح القاوي
أ.د. جمال حمدان
أ.د. حامد طاهر
أ.د. محمد فتوح
أ.د. حمدي السكوت
أ.د. حسن البنداري

الجزء الرابع عشر

- أحكام الشريعة بين الثبات والتغير
 - الإباضية : الطائفة والمذهب
 - دار العلوم : رائدة على مبارك
 - الثقافة في التلفزيون بين الأصالة والمعاصرة
 - القيمة اللغوية لخصائص ابن جني
 - إشكالية الفكر والفن
 - الليالي : سيرة حياة وتجربة إنسان
- د. محمد المنسي
أ.د. عبدالفتاح القاوي
أ.د. حامد طاهر
أ.د. سامية أحمد علي
د. حسام البهسلاوي
أ.د. صلاح رزق
أ.د. ماهر حسن فهمي

الجزء الخامس عشر

- نظريات الإسلاميين في الكلمة
 - التمايز بين الفكر الإسلامي والفلسفة الإسلامية
 - ابن باديس وفلسفته في الإصلاح والتربية
 - نيروزيه ابن سينا
 - مستقبل الحوار بين العرب وأوروبا
 - اللغة العلمية في العصر العباسي
 - الأطر الفكرية في شعر شوقي
- أ.د. أبو العلا عفيفي
أ.د. محمد إبراهيم الفيومي
أ.د. عبدالفتاح القاوي
د. إبراهيم محمد صقر
أ.د. حامد طاهر
أ.د. محمد حسن عبدالعزيز
أ.د. أبو القاسم أحمد رشوان

الجزء السادس عشر

- اتساق الجمل فى النص القرآنى
- مشكلة المخدرات فى ميزان الشريعة الإسلامية
- الفكر الإباحى ودوره فى تأكيد الشخصية العمانية
- مالك بن نبي وفلسفته الإصلاحية
- فكرة شبيثة المعلوم عند المتكلمين
- للفلسفة اليهودية لايبستاتين
- ضمير الغائب بين التعريف والتكثير

الجزء السابع عشر

- للقرآن والنحو :
- نظرة على مراحل العلاقة التاريخية
- البيان القرآنى وتهمة الشعر
- مقاتل بن سليمان والبلاغة القرآنية
- آراء صرفة لأبى العلاء المعرى
- تجربة الاعتزاف عند الشعراء العباسيين
- قضايا العصر فى شعر أبى الصوفى
- المنهج الفلسفى فى قراءة الأعمال الأدبية

الجزء الثامن عشر

- الكتاب المنشور " يوم القيامة
- أصول الدية ومراحل تقويمها فى السعودية
- ابن النفيس : فيلسوف مسلم
- مستقبل ثقافة المسلم فى ظل التقدم العلمى
- ظاهرة الترخص عند أمن اللبس
- الحذف لكثرة الاستعمار
- تنوع التشكيل الشعرى فى قصائد أنس دواد
- قراءة نقدية فى قصيدة العراف الأعمى لأمل دنقل
- د. مصطفى عراقى حسن
- أ.د. محمد بلتاچى
- أ.د. حسن الشافعى
- د. جمال رجب سيدى
- د. يوسف محمود
- ترجمة أ.د. حامد طاهر
- أ.د. السيد أحمد على محمد
- أ.د. على أبوالمكارم
- أ.د. حسن طبل
- د. سعيد عبدالعظيم
- أ.د. السيد أحمد على
- د. صالح الخضيرى
- د. سمير عبدالرحيم هيكل
- أ.د. حامد طاهر
- د. محبى الدين واعظ
- د. عبدالرحمن الغفلى
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. يوسف محمود
- أ.د. تمام حسان
- د. كمال سعد أبوالمعاطى
- د. إخلاص فخرى عماره
- د. عبدالمطلب زيد

الجزء التاسع عشر

- مقال في العقيدة
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عبدالعزيز التويجري
- د. محمود محمد صادق
- د. نعمان محمود جبران
- أ.د. حسام البهنساوي
- أثر العقيدة الإسلامية في تكوين جماليات الفن الإسلامي
- نظرية النحو الكلي
- شرح النص الأدبي : منهج وتطبيقه
- لمحمد غنيمي هلال
- تحقيق : د. جمال الدين رضوان

الجزء العشرون

- السنة والبدعة
- المضمون الأخلاقي في كتاب كيلة ومنية
- رأي في " ليس "
- الجملة المركبة في اللغة العربية
- التوافق : أحد مظاهر علاقة علم العروض بعلم الصرف
- الشيخ محمد الخضر حسين
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. أحمد عبدالدايم
- د. سعود غازي ضيف الله
- د. محمد جمال صقر

الجزء الواحد والعشرون

- القرآن الكريم بين ترتيب النزول وترتيب التلاوة
- قياس الدلالة وحجتيه
- حجم الجملة العربية
- قضية تعريب الطب
- نحو خريطة إعلامية لمواجهة تشويه صورة العرب على الإنترنت
- العولمة ومستقبل المجتمع والدولة في الشرق الأوسط
- مقال في الحوار
- أ.د. صلاح رواي
- د. محمد علي إبراهيم
- أ.د. علي أبوالمكارم
- أ.د. محمد الجوادى
- أ.د. عدلى رضا
- أ.د. على ليله
- أ.د. حامد طاهر

الجزء الثاني والعشرون

- دلالة السياق وأثرها في استنباط الأحكام
- أقسام حمل المطلق على المقيد
- المسجد الحرام ومكانته في الإسلام
- التعليق في فلسفة التاريخ عند ابن خلدون
- تراثنا المخطوط وكيف نستفيد منه
- دور هيئات التدريس في تنمية الوعي
- الأمنى ووقاية الطلاب من الجريمة
- د. خالد المروسي
- د. مختار بابا ادو
- أ.د. محمد نبيل غنايم
- د. مختار عطاالله
- أ.د. حامد طاهر
- د. عدلى رضا

الجزء الثالث والعشرون

- المصطلحات النحوية
- اللذة والألم في رسالة الغفران
- توظيف الأساطير الدينية ضد العرب والمسلمين
- الاتجاه الباطني عند ابن عربي
- الأثر المتبادل بين السياسات التشريعية والاقتصادية في مصر

الجزء الرابع والعشرون

- الأفكار القابلة للتنفيذ
- التاريخ وطرق تكميله

- الرجوع إلى السعادة البدائية (أو فرح البدء)
- عند الحكيم لترمذى وابن عربي
- ثقافة ابن الأزرق للمنطقية في كتاب روضة الإعلام
- أسس النهضة الفكرية عند الإمام محمد عبده
- جنلية الدولة العالمية والدولة القومية :
- مفارقات فلسفية بين الفارابي وهيجل
- النحو الميسر أو (تيسيس النحو)

الجزء الخامس والعشرون

- الفرض في أفعال الله تعالى بين الحكمة والغنى
- الجزء الإلهي لأعمال الإنسان
- (الجزء من جنس العمل)
- تناول طعام المضطر
- (دراسة فقهية مقارنة)
- الإسلام والعولمة
- سبع مقالات في الإعلام
- الخنافية والدرامية في المسرح
- الشعرى عند فاروق جويدة

- أ.د. علي أبوالمكارم
- د. أحمد الشنوي
- أ.د. محمد البلتاجي
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. حسين جيمى

- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. حامد عبدالقادر
- تحقيق د. جمال الدين رضوان

- أ.د. جنيف جويو
- أ.د. محمد مهران
- أ.د. سميرة محمود
- أ.د. محمد الخشت
- أ.د. صلاح روى

- أ.د. مختار محمود عطاالله

- د. سعود الصقرى
- د. سالم بن حمزة مننى
- أ.د. أحمد السايح
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. عبدالحميد شبيحة

الجزء السادس والعشرون

- أ.د. محمود قاسم
- د. إبراهيم السندى
- د. حسين السعيدى
- د. الفارس محمد عثمان على
- أ.د. حامد طاهر
- أ.د. على أبوالمكارم

- النهضة عن طريق العلم والدين
- القيم الجمالية فى القصة القرآنية
- الكونفوشيوسية فى ميزان الفكر الإسلامى
- فكرة الزمن بين الفلسفة والدين
- الفلسفة الإسلامية ودورها الجديد
- فى العالم المعاصر
- مقولات أساسية فى تعليم النحو العربى

الجزء السابع والعشرون

الشيخ محمد المدنى

- د. إحسان مرزا
- د. ترحيب النوسري
- أ.د. حسن الشاقى
- أ.د. الطاهر مكى
- أ.د. حامد طاهر

- دعائم الاستقرار فى التشريع القرآنى
- التوحيد الخالص :
- توحيد الألوهية والربوبية وما يتعلق بهما
- رتبة العفو فى أصول الفقه بين النفي والإثبات
- الحوار الدينى : ضرورته وآفاقه
- للمرأة فى الأندلس ونموذج من طوق الحمامة
- نحو التأسيس لفلسفة مصرية

الجزء الثامن والعشرون

- أ.د. محمد عبد الله دراز
- أ.د. محمود حمدي زقزوق
- أ.د. على رضا
- د. عمر عبد الله عبد الرحيم
- أ.د. مختار عطا الله
- أ.د. حامد طاهر

- الربا فى نظر القانون الدولى
- الخلفية الفكرية للتصورات السلبية
- عن الإسلام فى الاعلام الغربى
- دور وسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصال
- فى تصحيح صورة الإسلام فى الغرب
- العمل والكمب فى الإسلام وأثره فى تنمية المجتمع
- منهج الخياط فى علم الكلام
- الأخريات Eschatologie عند محبى الدين بن عربى

الجزء التاسع والعشرون

- إصلاح الأزهر (والتعليم الديني عموماً)
- للقواعد الاعتقادية في القرآن الكريم
- القول بالصرفة بين المؤيدين والمعارضين
- أثر السياق في تفسير المعنى
- إدارة الأزمات في علم الإدارة المعاصرة
- وانعكاساتها في السنة النبوية
- المواطن العالمي والنزعة العالمية
- التذكير والتأنيث في العربية والفارسية
- المنظومة المتكاملة للنهوض باللغة العربية

الجزء الثلاثون

- دعوى تأثر الشريعة الإسلامية بالقانون الروماني
- قدرة الله ووحديته :
- نموذج من سورة البقرة
- رعاية اليتيم ومظاهرها في القرآن الكريم
- الحضارة الإسلامية وانفتاحها على حضارات الأمم
- الفكر الاجتماعي في الفلسفة الإسلامية :
- الفارابي نموذجاً
- أثر الابتلاء في حياة الدعاة
- على الراعي ونظريته للنقدية
- ثلاث نظريات فلسفية من مصر

الشيخ محمد المراغي
أ.د. حسن الشافعي
أ.د. معتوقه الحساني
أ.د. أحمد عبد الدايم

أ.د. مشعل الحنطري
أ.د. محمد عثمان الخشت
أ.د. يوسف عبد الفتاح
أ.د. حامد طاهر

أ.د. صوفي أبو طالب

أ.د. معتوقه الحساني
أ.د. نوال سردار

أ.د. أحمد السايح

أ.د. عبد الحميد منكور

د. عمر الكندري

د. لماني فؤاد

أ.د. حامد طاهر

الجزء الحادى والثلاثون

- طريق الهجرة النبوية
- طرق إثبات جنابة الصغير : دراسة فقهية
- الأخطاء الطبية في ميزان الإسلام
- الاستراتيجية الثقافية
- بين جهد طه حسين والرؤى المستقبلية
- خصائص التفكير العروضى اللغوي
- بين نظم المنثور ونثر المنظوم
- الدفاع عن القرآن الكريم ضد خصومه
- (ابن قتيبة نموذجاً)
- أ.د. عبد العزيز كامل
- د. عقيل بن عبد الرحمن العقيل
- أ. معنوقة الحسانى
- أ.د. عبد المنعم تليمة
- د. محمد جمال صقر
- أ.د. حامد طاهر

الجزء الثانى والثلاثون

- سورة الضحى : دراسة فى التفسير الموضوعى
- فصل التوائم المتلاصقة : دراسة فقهية
- دور المذهب الأشعرى فى وحدة الأمة الإسلامية
- درجات التضمين العروضى
- الروايات العربية الأولى :
- مراجعة جديدة لتاريخ غامض
- موقف ابن خلدون من علم الكلام
- أ. معنوقة الحسانى
- د. فهد السنيدي
- د. عيسى عبد الله على
- د. محمد جمال صقر
- د. خيرى دومه
- أ.د. حامد طاهر